الأمم المتحدة

A/67/315

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2012
Arabic
Original: English

**الدورة السابعة والستون**

البند ٧٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

**المحيطات وقانون البحار**

# استدامة مصايد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

## تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملا بالفقرة ١٦٣ من قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٦. وهو يتضمن معلومات عن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي استجابة لأحكام هذا القرار. وقد استند التقرير إلى إسهامات قدمتها الدول والوكالات المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وسائر الأجهزة والمنظمات والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات والترتيبات دون الإقليمية والإقليمية لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، فضلا عن غيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

* A/67/150.

231012 231012 12-46697 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا – | مقدمة | ٣ |
| ثانيا – | تحقيق استدامة مصايد الأسماك | ٤ |
| ثالثا – | تنفيذ الصكوك الدولية لحفظ موارد مصايد الأسماك واستغلالها على نحو مستدام | ١٠ |
| | ألف – تنفيذ اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ | ١٠ |
| | باء – تنفيذ صكوك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك | ١٣ |
| رابعا – | تعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري | ١٥ |
| | ألف – نُهج النظم الإيكولوجية، وجمع البيانات، والبحث العلمي | ١٦ |
| | باء – معالجة الآثار المترتبة على الصيد في قاع البحار | ١٨ |
| | جيم – المناطق البحرية المحمية لأغراض مصايد الأسماك | ٢١ |
| | دال – معالجة مسألة الحطام البحري | ٢٢ |
| | هاء – استدامة تربية الأحياء المائية | ٢٣ |
| خامسا – | التصدي لممارسات الصيد غير المستدامة | ٢٤ |
| | ألف – الامتثال والإنفاذ والرصد، والمراقبة والإشراف | ٢٥ |
| | باء – تدابير التصدي للصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم | ٢٧ |
| | جيم – التدابير الرامية إلى التصدي لأنشطة الصيد الأخرى غير المستدامة | ٣٢ |
| سادسا – | التعاون الدولي لتعزيز استدامة المصايد | ٣٩ |
| | ألف – التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك | ٣٩ |
| | باء – التعاون الدولي لتعزيز بناء القدرات | ٤٢ |
| | جيم – التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة | ٤٦ |
| سابعا – | ملاحظات ختامية | ٤٦ |
| المرفق | | |
| | قائمة بالجهات المجيبة عن الاستبيان | ٤٨ |

## أولا – مقدمة

١ – لا يزال المجتمع الدولي يواجه التحدي الكبير المتمثل في محاولة تلبية الطلبات المتزايد على الأسماك كغذاء، مع ضمان حفظ موارد مصايد الأسماك واستغلالها على نحو مستدام[(١)]. وعلى الصعيد العالمي، توفر الأسماك لنحو ٤,٣ بلايين شخص حوالي ١٥ في المائة من استهلاكهم للبروتين الحيواني، وتوفر كذلك سبل العيش والدخل لنسبة كبيرة من السكان[(٢)]. إلا أن حالة الأرصدة السمكية في العالم، لم تواكب النمو السكاني وتوسع نطاق التجارة[(٣)].

٢ – وتفيد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بأن نسبة الأرصدة المستغلة بالكامل ارتفعت من ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين كان ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأرصدة مستغلا استغلالا مفرطا. وكانت النسبة المتبقية وهي ١٣ في المائة من الأرصدة غير مستغلة بالكامل في عام ٢٠٠٩، ولكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى القدرة العالية على الإنتاج. ويقدر أن ثلث الأنواع الرئيسية السبعة للتونة مستغل استغلالا مفرطا، و ٣٧,٥ في المائة مستغل بالكامل، و ٢٩ في المائة غير مستغل بالكامل[(٤)].

٣ – وبالإضافة إلى ضغوط الصيد، بما في ذلك الصيد المفرط وقدرات الصيد المفرطة والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، تتعرض مصايد الأسماك لمجموعة كبيرة من الآثار الأخرى التي تهدد استدامتها، وعلى الأخص، الآثار الناجمة عن تغير المناخ والتلوث

---

(١) زوّدت المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية العالم بنحو ١٤٨ مليون طن من الأسماك في عام ٢٠١٠ (بلغ مجموع قيمتها ٢١٧,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة) منها ١٢٨ مليون طن استُخدمت كغذاء بشري. وكان الإنتاج العام المسجل لمصايد الأسماك في العالم ٧٧,٤ مليون طن في عام ٢٠١٠. وعلى صعيد العالم، زاد الاستهلاك الفردي للسمك كغذاء من متوسط قدره ٩,٩ كيلوغرامات في الستينات إلى ١٨,٤ كيلوغراما في عام ٢٠٠٩ (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢).

(٢) وفرت مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية سبل العيش لما يقدر بـ ٥٤,٨ مليون شخص يعملون في القطاع الأولي للإنتاج السمكي في عام ٢٠١٠. كما تم توفير العديد من فرص العمل في الأنشطة الفرعية، مثل التصنيع والتوزيع. وقُدر أن إجمالي العمالة في القطاع يدعم سبل معيشة ما بين ٦٦٠ و٨٢٠ مليون شخص، بمن في ذلك المعالون، أو ما يقرب من ١٠ إلى ١٢ في المائة من سكان العالم (حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢).

(٣) بين عامي ١٩٧٦ و ٢٠١٠، ارتفعت التجارة العالمية في الأسماك والمنتجات السمكية من ٨ بلايين دولار إلى ١٠٢ بليون دولار (حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢).

(٤) الفاو، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢.

وتدهور الموائل. ومن غير المرجح، في هذه الظروف، بلوغ الهدف الوارد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) التي طالبت بالإبقاء على الأرصدة في المستوى الذي يكفل أقصى قدر من استدامة الإنتاج أو إعادتها إلى ذلك المستوى بحلول عام ٢٠١٥.

٤ - وفي القرار ٦٨/٦٦، وافقت الجمعية العامة على الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي لتحقيق استدامة مصايد الأسماك، بما في ذلك تنفيذ الصكوك الدولية لمصايد الأسماك، وتشجيع الصيد المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري والتصدي لممارسات الصيد غير المستدامة وتعزيز التعاون الدولي. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يُطلع أعضاء المجتمع الدولي على ذلك القرار ويدعوهم إلى تقديم المعلومات ذات الصلة بتنفيذه.

٥ - وبناء على ذلك، قام الأمين العام بتعميم استبيان على الدول والوكالات المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما الفاو، وسائر الأجهزة والمنظمات والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والترتيبات وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية لالتماس إسهاماتها.

٦ - ويتضمن هذا التقرير معلومات عن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي استجابة لأحكام ذلك القرار، استنادا إلى الردود الجديرة بالتقدير التي تلقاها الأمين العام (انظر المرفق). ومقارنة بالتقارير السابقة، تم تخفيض التغطية في هذا التقرير بسبب القيود المتصلة بعدد الكلمات في وثائق الهيئات التداولية.

## ثانيا - تحقيق استدامة مصايد الأسماك

٧ - اعترف المجتمع الدولي بالدور الحاسم للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصايد الأسماك المستدامة في الأمن الغذائي والتغذية، وفي توفير سبل العيش لملايين من الناس، كما اعترف بالحاجة إلى تشجيع وتعزيز ودعم مصايد أسماك أكثر استدامة[٥]. ومن المعترف به أيضا أن القانون الدولي، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يوفر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستغلالها على نحو مستدام[٦].

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، الفقرتان ١١١ و ١١٣.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، الفقرة ١٥٨.

٨ - وتم اتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٦٦ من أجل تحسين حفظ موارد مصايد الأسماك واستغلالها على نحو مستدام. كما جرى الترويج لكثير من هذه الإجراءات في محافل أخرى، منها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (ريو +٢٠). وفي هذا السياق، أكد المجيبون على ضرورة معالجة التنمية المستدامة لمصايد الأسماك، مع إعطاء الأولوية لمسائل المحيطات ومصايد الأسماك والنهوض بالاقتصاد الأخضر للمحيطات (الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية).

٩ - وأبلغ بعض المجيبين عن اتخاذ إجراءات لتطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، منها وضع خطط الإنعاش لإعادة تكوين الأرصدة السمكية. وأبلغ عدد من المجيبين أيضا عن وضع استراتيجيات وطنية رفيعة المستوى أو تشريعات جديدة لتحسين حفظ موارد مصايد الأسماك واستغلالها على نحو مستدام (الاتحاد الأوروبي والبحرين والكويت والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وأفاد الاتحاد الأوروبي بأنه يجري عملية إصلاح طموحة لسياسته المشتركة لمصايد الأسماك لضمان وصول جميع الأرصدة السمكية إلى ما فوق مستوى أقصى إنتاج مستدام. وتشمل هذه العملية القضاء التدريجي على المرتجع والأخذ بخطط متعددة السنوات والأنواع، وتطبيق النهج التحوطي ونُهج لنظم الإيكولوجية ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة وطنية للمحيطات في عام ٢٠١٠ لوضع خطط شاملة للسواحل والحيز البحري لكامل مياهها الإقليمية بحلول عام ٢٠١٥.

١٠ - واتخذ كثير من المجيبين إجراءات لتطبيق النهج التحوطي في قرارات إدارة مصايد الأسماك عندما تكون المعلومات عن الأرصدة غير مؤكدة أو غير كافية (الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي). ووضعت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي نقاطا مرجعية تحوطية لثمانية من أرصدتها وأدارت الأرصدة الأخرى في إطار استراتيجيات إدارة أو خطط للحفظ واستراتيجيات لإعادة بناء الرصيد قصد الحد من النفوق الناتج عن الصيد. والعمل جار على وضع نقاط مرجعية ذات جدوى لأرصدتها المتبقية. ويعمل العديد من المجيبين أيضا على تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها واستغلالها (الاتحاد الأوروبي والمكسيك والولايات المتحدة ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي).

وتعمل الولايات المتحدة على تنفيذ مبادرات إقليمية لاستكشاف نهج تعاونية جديدة لتحسين الموائل وإتاحة معلومات تسترشد بها الإجراءات المستقبلية المتعلقة بفقدان الموائل الساحلية والبحرية وتدهورها.

١١ - واتخذ عدد من المجيبين مجموعة واسعة من تدابير الحفظ والإدارة الأخرى لمعالجة جملة أمور منها المصيد العرضي والصيد المفرط وممارسات الصيد المدمرة وتدهور الموائل، وذلك بوسائل منها فرض حدود على كميات المصيد، وقيود أو حظر على معدات الصيد أو قيود مكانية وزمنية أو متعلقة بجهد الصيد (الاتحاد الأوروبي والبحرين والكويت والمكسيك والاتحاد الروسي والولايات المتحدة). وأبلغ الاتحاد الأوروبي عن تدابير لضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأرصدة سمكية معينة في قاع البحار العميق. ويعمل الاتحاد الروسي على الانتقال إلى نظام لتعيين حصص لصيد الأسماك على المدى الطويل لفترات مدتها عشر سنوات لتعزيز ترشيد استغلال الموارد.

١٢ - وأبلغ بعض المجيبين عن أنشطة ترمي إلى تحسين عمل المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في مجال حفظ مصايد الأسماك وإدارتها على نحو مستدام (الاتحاد الأوروبي والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وأبلغت بعض المنظمات/الترتيبات الإقليمية عن اعتماد تدابير أو قرارات (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي). وفي عام ٢٠١١، اعتمدت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي تدابير بشأن عملية صنع القرار واستخدام أفضل العلوم المتاحة، بما في ذلك اعتماد مصفوفات كوبي الاستراتيجية والرسوم البيانية وخرائط المساحات، وبشأن المواءمة بين جمع بيانات المصيد العرضي وبيانات المرتجع. واعتُمد أيضا تدبير متعدد السنوات لضمان حفظ أسماك التونة الاستوائية على المدى الطويل.

١٣ - واتخذ العديد من المجيبين إجراءات لتحسين البحث العلمي في مجال وضع تدابير الحفظ والإدارة، ولا سيما في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وفي الاتحاد الأوروبي، انخفضت نسبة الأرصدة التي لا توجد بشأنها مشورة علمية من ٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي الولايات المتحدة، تقرر أن تخضع لاستعراض الأقران جميع المعلومات العلمية التي لها أثر واضح وكبير على السياسات العامة المهمة أو قرارات القطاع الخاص.

١٤ - وأفاد عدد من المجيبين أيضا عن أنشطة علمية محددة بشأن جمع البيانات، والمصيد العرضي، ونمذجة النظم الإيكولوجية، وتقييم الأرصدة، وعمليات تقييم الأثر (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي ونيوزيلندا والولايات المتحدة). ويجري وضع برامج المراقبة أو تنفيذها لتحسين جمع البيانات، لا سيما في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (نيوزيلندا والولايات المتحدة ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي). وتعمل بعض المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على تشجيع العلم أو تحسين جمع البيانات والإبلاغ عن الكميات المصيدة وجهد الصيد لدعم العمليات العلمية وعمليات الإدارة (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي) (انظر أيضا الفرع الرابع من هذا التقرير).

١٥ - وأعرب المجيبون عن الدعم لتنفيذ وتطوير مبادرة الفاو الخاصة بنظام رصد موارد مصايد الأسماك (الولايات المتحدة ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي). وأفادت الفاو بأن المبادرة تركز على تحسين نوعية وتغطية المعلومات بطرق مستدامة. وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، زاد معدل المساهمات بالمعلومات من ١٦ إلى ٢٢ في المائة، وأصبح جرد الموارد البحرية يضم الآن أكثر من ١ ٠٠٠ من الموارد والأرصدة.

**حفظ أسماك القرش وإدارتها**

١٦ - اتخذ عدد من المجيبين خطوات لضمان حفظ أسماك القرش وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام في الأجل الطويل (الاتحاد الأوروبي والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، بوسائل منها البحث العلمي، وبرامج المراقبة، وفرض القيود على معدات الصيد، والقيود المكانية والزمنية، أو القيود على جهد الصيد وحماية الأنواع. وأبلغت بعض الدول (نيوزيلندا والولايات المتحدة) أيضا عن وضع خطط عمل وطنية جديدة أو مراجعة الخطط القائمة بهدف تنفيذ خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها.

١٧ - وتحظر بعض الدول أو تقيد مصايد الأسماك التي يقتصر نشاطها على جمع زعانف سمك القرش، أو تشترط أن تكون أسماك القرش بزعانفها الطبيعية وقت تفريغها من مراكب الصيد. (المكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وفي نيوزيلندا، تعتبر إزالة زعانف سمكة القرش وهي حية ثم إعادة السمكة إلى البحر وهي حية جريمةً بموجب تشريعات البلد المتعلقة

بالرفق بالحيوان . وينطبق أيضا حظر إزالة زعانف سمك القرش على سفنها في أعالي البحار ضمن منطقة لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

١٨ - وأبلغت الدول أيضا على الجهود المبذولة لتنفيذ وتحسين التدابير في المنظمات/ الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بشأن حفظ وإدارة أسماك القرش (نيوزيلندا والولايات المتحدة). وأبلغ أيضا العديد من المنظمات/الترتيبات الإقليمية عن إحراز تقدم في وضع لوائح بشأن أسماك القرش (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي). ففي منطقة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، يُحظر الصيد الذي يستهدف أسماك القرش، لإغراض عدا البحث العلمي. وحظرت لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إزالة زعانف سمك القرش، واستخدام الشِّباك الخيشومية والشباك المشَرَّكة في أعماق دون ٢٠٠ متر. وحضرت أيضا مصايد الأسماك الموجهة لعدة أنواع من أسماك القرش. وإزالة زعانف سمك القرش في منطقة منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي ويتعين الإبلاغ عن المصيد العرضي من أسماك القرش حسب الأنواع كلما كان ذلك ممكنا، ابتداء من عام ٢٠١٢.

١٩ - وأبلغت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على استعراضها لتنفيذ خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها[٧] ووضعت أيضا أدوات للتعرف عن الأنواع المستغلة تجاريا والأنواع لمحتمل تعرضها للخطر، وذلك لتحسين عملية التعرف وجمع البيانات. وأبلغت مجموعة بيو للبيئة على تقييمها الأخير لطبيعة ومدى تدابير الإدارة القائمة بخصوص أسماك القرش وسلطت الضوء على عدم وجود تقييمات شاملة لأسماك القرش حسب الأنواع، مما يجعل من الصعب تقييم خطة العمل الدولية.

٢٠ - وأبلغت أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة عن مذكرة تفاهم بشأن حفظ أسماك القرش المهاجرة دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٠، وتهدف إلى جعل عملية حفظ هذه الأنواع تصل مستوى مواتيا وتظل عليه، وذلك استنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة. وستناقَش أيضا في عام ٢٠١٢ خطة لحفظ أسماك القرش.

(٧) انظر وثيقتي الفاو COFI/2012/SBD.8 و COFI/2012/3/Add.1/Rev.1.

### مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

٢١ - يعمل بعض المجيبين على اتخاذ إجراءات لتحسين مشاركة الجهات المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في وضع سياسات مصايد الأسماك واستراتيجيات إدارتها (الولايات المتحدة ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي). وأبلغت لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي عن عقد حلقة عمل إقليمية في بربادوس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أوصت بتعزيز منظمات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق لتصبح جهات شريكة حقيقية في تنفيذ مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وإدارة مصايد الأسماك بشكل مسؤول، عموما. وأوصت أيضا ببذل جهود من أجل توثيق أفضل لخصائص وإسهامات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في المنطقة، يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص.

٢٢ - وأبلغت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن وضع مشروع مبادئها التوجيهية الدولية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والنمو الاقتصادي. وشارك أكثر من ١ ١٠٠ جهة معنية في عملية وضع مشروع المبادئ التوجيهية ورسم أولويات السياسات الوطنية واستحداث تدابير لدعم الجماعات المحلية الساحلية والداخلية المشتغلة بصيد الأسماك. ودعت لجنة مصايد الأسماك التابعة للفاو، في دورتها الثلاثين المعقودة في روما من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، إلى مواصلة المشاورات بشأن مشروع المبادئ التوجيهية وعقد مشاورات تقنية في أيار/مايو ٢٠١٣.

٢٣ - وأشارت المنظمة أيضا إلى أن استراتيجيتها لتحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها ركزت بقدر كبير على تحسين المعلومات من القطاع الصغير النطاق وعلى بناء القدرات.

### معوقات التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية

٢٤ - أبلغت بعض الدول (نيوزيلندا والولايات المتحدة) عن أنشطتها للحد من الحواجز التي تعترض التجارة ومعالجة مسألة إعانات مصايد الأسماك التي تشوه التجارة وتساهم في الصيد المفرط وقدرات الصيد المفرطة والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما فيها الأنشطة المضطلع بها في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكرت نيوزيلندا أنها تعتبر الجهود الفردية والمشتركة لإصلاح نظام الإعانات تدبيرا مكملا هاما، وليس بديلا، للتوصل إلى نتيجة في جولة الدوحة للمفاوضات الإنمائية في نهاية المطاف.

٢٥ - وأفادت منظمة التجارة العالمية أن فريقها التفاوضي المعني بالقواعد تلقى ودرس مقترحات كثيرة مفادها أن تشكل نظم وتدابير إدارة مصايد الأسماك جزءا من ضوابط جديدة يمكن اعتمادها بشأن إعانات مصايد الأسماك، تتضمن شرطا ينص على الإعانات التي لن يشملها الحظر. ولا تزال هناك خلافات بالنسبة لطبيعة ونطاق الضوابط الجديدة المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك والدور المحدد الذي ستؤديه في هذا السياق نظم وتدابير إدارة مصايد الأسماك، واعتبارات الاستدامة بشكل عام.

## ثالثا - تنفيذ الصكوك الدولية لحفظ موارد مصايد الأسماك واستغلالها على نحو مستدام

٢٦ - اعتُمدت مجموعة واسعة من الصكوك الطوعية والملزمة قانونا لضمان حفظ موارد مصايد الأسماك واستغلالها على نحو مستدام. وأكد المجتمع الدولي على ضرورة تنفيذ هذه الصكوك من خلال تدابير ملموسة على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

### ألف - تنفيذ اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥

٢٧ - بدأ نفاذ اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغ عدد الأطراف فيه ٧٨ طرفا، منهم الاتحاد الأوروبي[٨].

#### ١ - تنفيذ الاتفاق

٢٨ - أبلغ عدد من الأطراف في الاتفاق أنه اتخذ إجراءات لتنفيذ الأحكام الواردة فيه على الصعيد المحلي (الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة). ونفذت الولايات المتحدة الاتفاق بسَنِّ ما يفوق ١٠٠ من القوانين واللوائح الوطنية، منها قانون ماغنوسون - ستيفنس لحفظ مصايد الأسماك وإدارتها (قانون ماغنوسون - ستيفنس) وقانون امتثال الصيد في أعالي البحار.

٢٩ - وأبلغت بعض الدول غير الأطراف أيضا أنها اتخذت إجراءات لحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (البحرين، والكويت،

(٨) انظر: http://treaties.un.org.

والمكسيك). وتعاونت البحرين في مجال جهود البحث مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) بشأن الأسماك الكثيرة الارتحال، ومع أعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي بشأن الأسماك القاعِيَّة، ويشمل ذلك إجراء الدراسة الاستقصائية عن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، التي بدأت في الآونة الأخيرة لتستغرق ثلاث سنوات. وأبلغت المكسيك بأن سياستها الوطنية في مجال مصايد الأسماك متسقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأنها وضعت أيضا تدابير للإدارة تتواءم مع الأهداف الموضوعية لاتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥.

٣٠ - وأبلغ عدد من المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بإدخاله تعديلات على صكوكه التأسيسية واتخاذه لعدة إجراءات لحفظ الموارد السمكية وإدارتها تتمشى مع الاتفاق (منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي). واعتمدت لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي، في دورتها الرابعة عشرة، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٢، قرارا بتعزيز تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك، ومنها الاتفاق.

**الامتثال والإنفاذ، بما في ذلك الصعود على متن السفن وتفتيشها في أعالي البحار**

٣١ - أبلغت بعض الجهات المجيبة بأنها اتخذت إجراءات لتنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالامتثال والإنفاذ، بطرق تشمل عمليات الإنفاذ في أعالي البحار (نيوزيلندا والولايات المتحدة). وأجرت نيوزيلندا عمليات للصعود على متن السفن وتفتيشها في المحيط الهادئ والمحيط الجنوبي وفقا لنظامي التفتيش للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، قامت بأول عمليات صعود على متن سفن الصيد المرخص لها من قبل أعضاء لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا بالعمل في منطقة اللجنة، وتفتيش تلك السفن في أعالي البحار.

٣٢ - وأبلغت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي عن إجراءات للصعود على متن السفن وتفتيشها في أعالي البحار، وُضعت وفقا للاتفاق. ووضعت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي قائمة بالسفن المرخص لها بالصيد في منطقتها التنظيمية وعملت على تحديثها، واعتُمدت تدابير لعمليات التفتيش على متن سفن الصيد. وشمل مخطط لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي فيما يتصل بالمراقبة والإنفاذ مهام للصعود على متن السفن وتفتيشها وفقا للمادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاق.

**أنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة**

٣٣ - عملا بالفقرة ٣٥ من قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٦، أبلغت منظمة الأغذية والزراعة بأنها قد جمعت ونشرت بيانات عن السفن المرخص لها بالعمل في أعالي البحار، بقطع النظر عن وجود ترتيبات إقليمية ودون إقليمية للإدارة، وذلك على أساس اتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة (اتفاق الامتثال)، الذي اعتُمد في عام ١٩٩٣. ونشرت الفاو معلومات عن ٦٧٤ ٦ سفينة، أبلغ بشأنها ٤٤ بلدا. إلا أن الوصول إلى المعلومات اقتصر على الأطراف في اتفاق الامتثال[٩].

٣٤ - وعملت المنظمة أيضا على إدماج المعلومات المتاحة للعموم عن السفن وإنشاء بوابة إلكترونية لإتاحة البحث في هذه المعلومات على الصعيد العالمي، بدأ اختبارها في تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي الوقت ذاته، تعاونت الفاو مع خمس منظمات إقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة للمساعدة على تعزيز قائمتها الموحدة بالسفن العاملة، وفقا للتوصية الصادرة عن الاجتماع المشترك الثالث للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة، المعقود في الولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١١.

٣٥ - وفيما يتعلق بأي تنقيح لقاعدة بياناتها العالمية لإحصاءات مصايد الأسماك، أشارت الفاو إلى أن برنامجها الإحصائي قد وُضع لرصد مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي وفي العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ومن جهة أخرى، أشار الاتفاق إلى أن جمع البيانات ونشرها لأغراض تقييم الأرصدة وإدارتها ينبغي أن ينفذا في المقام الأول عن طريق المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. ونشرت الفاو بيانات متكاملة عن كميات المصيد وجهد الصيد حسب المعدات والمواقع، جمعتها المنظمات الإقليمية الخمس لإدارة مصايد الأسماك عن طريق ”أطلس المصيد من أسماك التونة وأسماك الخرمان“[١٠]. وواصلت المنظمة أيضا الجهود المبذولة لوضع أداة تمكن المستخدمين من الحصول على المعلومات المتكاملة من عدة مصادر، وتخضع هذه الأداة حاليا للاستعراض النهائي.

## ٢ - تنفيذ نتائج المؤتمر الاستعراضي والمؤتمر الاستعراضي المستأنف

٣٦ - أجرى المؤتمر الاستعراضي المستأنف بشأن اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠، استعراضا لتنفيذ التوصيات المعتمدة في المؤتمر

(٩) انظر: http://www.fao.org/figis/vrmf/hsvar/.

(١٠) متاح على الموقع: http://www.fao.org/fishery/statistics/tuna-atlas/ar.

الاستعراضي في عام ٢٠٠٦ واعتمد توصيات إضافية. وأوصى المؤتمر بمواصلة المشاورات غير الرسمية بين الدول الأطراف في الاتفاق، وإبقاء الاتفاق قيد الاستعراض من خلال استئناف المؤتمر الاستعراضي، على ألاَّ يكون ذلك قبل عام ٢٠١٥[١١].

٣٧ - وأولت الولايات المتحدة أهمية بالغة للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ والمؤتمر الاستعراضي المستأنف لعام ٢٠١٠ وواصلت ممارسة الضغط من أجل تنفيذ التوصيات ثنائيا وعلى الصعيدين العالمي والإقليمي من خلال المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

## باء - تنفيذ صكوك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك

### ١ - اتفاق الامتثال

٣٨ - في تموز/يوليه ٢٠١٢، كان ٣٩ طرفا، منهم الاتحاد الأوروبي، قد قبلوا اتفاق الامتثال[١٢]. ونفذت الولايات المتحدة اتفاق الامتثال بسَنِّ لوائح مسموح بها بموجب قانونها المتعلق بامتثال الصيد في أعالي البحار، تحظر على سفن الصيد في أعالي البحار المشاركة في عمليات جني المحصول السمكي دون ترخيص ساري المفعول.

٣٩ - وحسَّنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة صفحتها الشبكية في أيار/مايو ٢٠١٢ ونشرت سجلات سفن الصيد التي أبلغ عنها كل طرف، وفقا للمادة الرابعة من اتفاق الامتثال[٩]. ويسرت الصفحة الشبكية الجديدة الوصول إلى البيانات، حيث إن المعلومات المبلغ عنها تُعرض وتُحدَّث بشكل آني، كما أن الصفحة تُشغَّل بحيث تتيح للأعضاء الوصول إلى البيانات والإبلاغ عنها بشكل مباشر عن طريق الموقع الشبكي. ولم ينتظم إلا القليل من الأعضاء في الإبلاغ عن سجلات السفن والتغييرات الطارئة عليها، مما نال من فعالية اتفاق الامتثال. وأهابت الفاو بالأطراف تقديم معلومات محدَّثة كلما طرأ تغيير على المعلومات المبلغ عنها.

### ٢ - مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية

٤٠ - اتخذ عدد من الجهات المجيبة إجراءات أو تدابير لتعزيز مدونة قواعد السلوك وتنفيذها (البحرين، والمكسيك، والولايات المتحدة، ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي). وامتثلت البحرين لمدونة قواعد السلوك وعملت على تعزيز استدامة

(١١) انظر الوثيقة A/CONF.210/2010/7، المرفق.

(١٢) انظر: http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/legal/docs/1_012s-e.pdf.

مصايد الأسماك، بطرق منها وضع قيود زمنية وقيود وأشكال حظر على المعدات. أما المكسيك فأدارت مصايد أسماكها وفقا لمدونة قواعد السلوك وشددت على كون انتقائية معدات الصيد أولوية رئيسية. ووضعت الولايات المتحدة مخططا لتنفيذ مدونة قواعد السلوك، خضع للاستعراض والتحديث في عام ٢٠١١.

٤١ - وأبلغت لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي عن حلقة عمل إقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن وضع السياسات والتخطيط فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك، عقدت في بربادوس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأقرت حلقة العمل بضرورة توطيد أطر العمل الحالية بتنفيذ الأحكام الواردة في مدونة قواعد السلوك لكفالة استدامة استخدام مصايد الأسماك على الأمد الطويل. واعتمدت اللجنة لاحقا استنتاجات حلقة العمل وتوصياتها، وذلك في دورتها الرابعة عشرة، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٤٢ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم لتنفيذ مدونة قواعد السلوك، بسبل منها القيام بأنشطة برنامجية عادية وميدانية[١٣]. فقد قامت بأنشطة واقترحت آليات لتحسين الوصول على الأمد البعيد إلى المعلومات الأساسية لتعزيز التنفيذ، وتبادلها. وفي عام ٢٠١١، أجرت الفاو تقييما للدعم الذي تقدمه لتنفيذ مدونة قواعد السلوك، مع تركيز خاص على تنمية القدرات البشرية. واقتُرح عدد من التوصيات المتصلة بنهج استراتيجي لتنفيذ مدونة قواعد السلوك عموما، وتنفيذ بعض مواضيعها على وجه التحديد.

٤٣ - وفي الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك، رحبت الوفود بالتقدم المحرز في دعم تنفيذ مدونة قواعد السلوك، بما في ذلك وضع معيار جديد لسلامة سفن الصيد الصغيرة والمبادئ التوجيهية للفاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على تنفيذ صكوك طوعية بشأن تصميم جميع سفن الصيد، من كل الأنواع والأحجام، وصناعتها وتجهيزها[١٤].

(١٣) انظر الوثيقة COFI/2012/3.

(١٤) انظر الوثيقة COFI/2012/3 و: Food and Agriculture Organization of the United Nations, Report of the thirtieth session of the Committee on Fisheries, Rome 9-13 July 2012, FAO Fisheries and Agriculture Report No. 1012.

### ٣ - خطط العمل الدولية

٤٤ - أبلغ عدد من الجهات المجيبة عن اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ خطط العمل الدولية التي وضعتها الفاو (الاتحاد الأوروبي، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة)[١٥]. ففيما يتعلق بخطة العمل الدولية المعنية بتنظيم قدرات الصيد، حققت الولايات المتحدة تقدما بارزا في تحديد الأسباب الكامنة وراء القدرات المفرطة في مصايد أسماكها، بطرق منها وضع مقاييس رسمية لتقييم مستويات القدرات والقدرات المفرطة وتطبيق تلك المقاييس في مصايد الأسماك التي تُدار على المستوى الاتحادي. واعتمدت الولايات المتحدة تدابير لتقليص الصيد العرضي للطيور البحرية في مصايد أسماكها وواصلت تنفيذ خطة عملها الوطنية وحفظ المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على تنفيذ خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة[١٦].

٤٥ - وأبلغت لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي عن حلقة العمل الإقليمية المعقودة في بربادوس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، التي دعت إلى وضع خطط عمل وطنية بشأن أسماك القرش وتحسين جمع البيانات عن الكميات المصيدة والإنزالات من أسماك القرش، تمشيا مع المبادئ التوجيهية التقنية للفاو بشأن خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها وتوصيات اللجنة الدولية لحفظ أسماك التون في المحيط الأطلسي.

## رابعا - تعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري

٤٦ - أقر المجتمع الدولي بأهمية حماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وإعادتها إلى سابق عهدها من حيث السلامة والإنتاجية والقدرة على الصمود، وضرورة الحفاظ على تنوعها البيولوجي، بسبل منها التطبيق الفعال للنهج التحوطي ونهج النظم الإيكولوجية في إدارة الأنشطة التي تؤثر في البيئة البحرية، من قبيل أنشطة مصايد الأسماك[١٧]. وأقر أيضا بضرورة إدارة الآثار الضارة التي تلحق النظم الإيكولوجية من جراء أنشطة مصايد الأسماك، بطرق منها القضاء على ممارسات الصيد المدمرة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من

---

(١٥) خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها، وخطة العمل الدولية لتفادي صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، وخطة العمل الدولية المعنية بتنظيم قدرات الصيد، وخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة.

(١٦) انظر الفرعين الأول والثاني من هذا التقرير والوثيقتين COFI/2012/3 و COFI/2012/3/Add.1/Rev.1.

(١٧) انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، الفقرة ١٥٨.

الآثار الشديدة الضرر، وكذلك أهمية الحد من حدوث التلوث البحري ومن آثاره على النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الحطام البحري[١٨].

## ألف – نُهج النظم الإيكولوجية، وجمع البيانات، والبحث العلمي

### ١ – الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

٤٧ – أبلغت الجهات المجيبة عن مجموعة متنوعة من التدابير لتعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية عند حماية النظم الإيكولوجية البحرية، بسبل منها تطبيق النهج التحوطي ونهج النظم الإيكولوجية، وإنشاء المحميات البحرية، وحماية النظم الإيكولوجية الهشة، وتحسين برامج جمع البيانات وزيادة البحث العلمي بشأن البيئة البحرية (البحرين، والاتحاد الأوروبي، والكويت، والمكسيك، ونيوزيلندا، والفلبين، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة).

٤٨ – وفيما يتعلق بتعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، وضع الاتحاد الأوروبي مخططات إدارة بعيدة الأمد للأرصدة السمكية في الأحواض البحرية الأوروبية، خضعت لعملية تقييم لتحديد مستوى فعاليتها. وبدأت نيوزيلندا في عام ٢٠٠٨ استراتيجية هامة تتعلق بمصايد الأسماك من أجل تحسين الفائدة الاقتصادية، مع حماية سلامة مصايد الأسماك والبيئة البحرية. واقتضت الولايات المتحدة، بموجب قانون ماغنوس – ستيفنس، وضع حدود سنوية لكميات المصيد في عام ٢٠١٠ للأرصدة المعرضة للصيد المفرط وفي عام ٢٠١١ لجميع الأرصدة الأخرى، وذلك في مستويات تحول دون حدوث الصيد المفرط. ودعت سياستها الوطنية للمحيطات أيضا إلى وضع خطط شاملة للسواحل والحيز البحري لكامل مياهها الإقليمية بحلول عام ٢٠١٥.

٤٩ – وتتخذ بعض الجهات المجيبة إجراءات لحماية الموائل المهمة، مثل مناطق السرء والتربية (البحرين، والولايات المتحدة). وأبلغت البحرين عن مشروع لإنشاء شعاب مرجانية اصطناعية للحد من تَلَف مصايد الأسماك من جراء التنمية الحضرية على طول ساحلها. وتعمل الولايات المتحدة على تحديد الموئل الأساسي لكل مرحلة من مراحل حياة كل واحد من الأنواع التي تُدار على المستوى الاتحادي، باستخدام أفضل المعلومات العلمية المتاحة.

٥٠ – ويتخذ عدد من الجهات المجيبة إجراءات لتحسين البحث العلمي وجمع البيانات (المكسيك، ونيوزيلندا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة). وأبلغت المكسيك عن برنامج فريد من نوعه ورائد في مجال البحث العلمي والمراقبة والرصد. وفي عام ٢٠١١، بدأت نيوزيلندا العمل بمعيار للبحث والمعلومات العلمية يتعلق بأفضل الممارسات لبلوغ النتائج

(١٨) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، الفقرتان ١٦٣ و ١٦٨.

وضمان الجودة في البحث والمعلومات العلمية المتصلة بمصايد أسماكها. وأجرى الاتحاد الروسي دراسات في منطقته الاقتصادية الخالصة لتقييم حالة الموارد البيولوجية المائية.

## ٢ - الإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من الهيئات

٥١ - اتخذت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من الهيئات طائفة واسعة من الإجراءات لتعزيز صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي، ولجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق (لجنة هلسنكي)). واتخذت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي إجراءات لحظر صيد الأسماك بالشباك المخروطية في الموائل الهشة ومنع إزالة زعانف سمك القرش وتحسين حماية السلاحف البحرية، كما واصلت تنفيذ خريطة طريقها المتعلقة بوضع نهج للنظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك. واعتمدت أيضا تدابير لحماية التنوع البيولوجي للكائنات القاعية، ومنها أنواع الفرائس المهمة. وأبلغت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي بأنها تدمج على نحو مطرد عناصر النظم الإيكولوجية في تدابير الإدارة وخططها، وفق التقدم المتواصل في المعارف العلمية.

٥٢ - وكان عدد من المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من الهيئات يعمل أيضا على تعزيز البحث العلمي وجمع البيانات عن مصايد الأسماك (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي، ولجنة هلسنكي). واعتمدت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا قرارا في عام ٢٠٠٩ بشأن أفضل المعارف العلمية المتاحة، مقرة بأهمية المشورة العلمية الحصيفة بوصفها حجر الزاوية في نهج النظم الإيكولوجية الذي تتبعه. ونسقت لجنة هلسنكي رصد البيئة البحرية في بحر البلطيق في إطار مشروعها المتعلق بالأسماك، الذي نفذ تقييما قائما على المؤشرات لحالة مجموعة الأنواع السمكية الساحلية في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩. وفي إطار مشروع آخر، كانت اللجنة تعمل أيضا على وضع مؤشرات رئيسية وتحديد نقاط مرجعية للحالة البيئية الجيدة لتقييم حالة بحر البلطيق، بما في ذلك أرصدته السمكية.

٥٣ - واعتمدت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي توصيات بشأن وضع معايير الحد الأدنى لبرامج المراقبة العلمية لسفن الصيد المحلية[١٩] وفرض عقوبات على من لا يبلغ عن البيانات. وبدأت أيضا خطة إلكترونية للوثائق المتعلقة بكميات مصيد أسماك التونة ذات الزعانف الزرق. وتناولت حلقة عمل إقليمية بشأن وضع السياسات والتخطيط نظمتها لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي في عام ٢٠١١ قضايا منها مشكلة عدم تنسيق جهود البحث والوصول إلى المعلومات بشأن صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وإدارته. وأوصت بزيادة التعاون فيما بين الهيئات المعنية بمصايد الأسماك وغيرها من المنظمات لتفادي أوجه التداخل في العمل وللتركيز على توحيد الجهود وتحديد أولويات إقليمية للبحث.

## باء - معالجة الآثار المترتبة على الصيد في قاع البحار

٥٤ - أجرت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، استعراضا للإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك استجابة للفقرات ذات الصلة من القرارين ٦١/١٠٥ و ٦٤/٧٢ والتي ترمي إلى معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل[٢٠]. وعملا بالفقرة ١٢٨ من القرار ٦٤/٧٢، عقد الأمين العام أيضا حلقة عمل لمدة يومين لمناقشة تنفيذ الفقرات ذات الصلة الواردة في القرارين المذكورين.

٥٥ - وقد أخذت الجمعية العامة في اعتبارها المناقشات التي أُجريت خلال حلقة العمل تلك عند بتها في اتخاذ إجراءات عاجلة أُخرى، على النحو الوارد في قرارها ٦٦/٦٨، فيما يتعلق بالصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية[٢١]. وقررت الجمعية العامة كذلك إجراء استعراض آخر في عام ٢٠١٥ لما تتخذه الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك من إجراءات استجابة لقراري الجمعية ٦٤/٧٢ و ٦٦/٦٨، بغية كفالة التنفيذ الفعال للتدابير الواردة فيها وتقديم مزيد من التوصيات، حسب الاقتضاء.

---

(١٩) مساهمة من الولايات المتحدة.

(٢٠) انظر أيضاً تقرير الأمين العام، A/66/307. أُجري أيضا استعراضان في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩.

(٢١) انظر الوثيقة A/66/566 للاطلاع على موجز المناقشات. انظر أيضا الفقرات ١٢٢-١٣٧ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٨.

### ١ - الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

٥٦ - أبلغ عدد من المجيبين عما اتُخذ من إجراءات لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (البحرين والاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والولايات المتحدة). فقد حظرت البحرين الصيد باستخدام شِباك الجرف القاعي وفرضت تدابير تقضي بزيادة حجم فتحات شباك الصيد بهدف منع صيد صغار السمك. وقرر الاتحاد الأوروبي تعديل لائحته الصادرة في عام ٢٠٠٨ المتعلقة بمعدات الصيد في أعماق البحار بحيث تراعي جملة أمور منها آخر المستجدات في الجمعية العامة ومبادئ الفاو التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك في أعماق أعالي البحار[٢٢].

٥٧ - وأبلغ الاتحاد الروسي عن اتخاذ تدابير مؤقتة ترمي إلى تنظيم صيد الأنواع التي تعيش في قاع البحار والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في مناطق أعالي البحار الواقعة في شمال المحيط الهادئ، وذلك استعدادا لاعتماد الاتفاقية الجديدة المتعلقة بحفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار شمال المحيط الهادئ[٢٣]. وأشارت الولايات المتحدة إلى أن هناك وقفا اختياريا للصيد في أعماق البحر يطبق في منطقتها الاقتصادية الخالصة المتاخمة للطرف الجنوبي من الجبال البحرية حيث تجري أنشطة الصيد بشكل مكثف في شمال المحيط الهادئ.

### ٢ - الإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

٥٨ - ذكر عدد من المنظمات الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تدابير ترمي إلى معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في الأجل الطويل جرى وضعها وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، والأمانة العامة المؤقتة المعنية بحفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في شمال المحيط الهادئ). وأفادت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا بأن لجنتها العلمية واصلت أيضا تنفيذ خطة عمل بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمسائل المرتبطة بها[٢٤].

---

(٢٢) انظر أيضا A/66/307، الفقرة ١٤٢.

(٢٣) انظر A/66/307، الفقرات ١١٤-١١٦.

(٢٤) انظر A/66/307، الفقرات ٤٤، و ٥٣ و ٥٤، و ٦٣ و ٦٤، و ٧٢ و ٧٣، و ٧٩.

٥٩ - وبالإضافة إلى تدابير أخرى[٢٥]، أشارت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي إلى أنه يتوقع أن يشهد عام ٢٠١٢ صدور تحديث للقائمة التي وضعتها بأنواع النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ومواصلة إعداد بروتوكولها المتعلق بالصيد الاستكشافي. وشاركت المنظمة أيضا في حلقة عمل عن قاعدة بيانات النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، نظمتها الفاو في روما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهي تعكف على إعداد دراسة حالة إفرادية، وتتعاون في هذا المشروع مع الأطراف المتعاقدة فيها.

٦٠ - وقررت لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، في اجتماعها السنوي المعقود في عام ٢٠١١، الاضطلاع بعمل واسع النطاق في فترة ما بين الدورات بغية التمهيد لإجراء استعراض شامل للائحتها المنظمة للصيد في قاع البحار أثناء اجتماعها السنوي لعام ٢٠١٢. وفي إطار هذه العملية، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالإدارة والعلوم والمنبثقة عن اللجنة المذكورة أعلاه ندوة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ توصلت فيها إلى استنتاجات بشأن لوائح لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي[٢٦].

٦١ - ووافقت لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي على إنشاء فريق عامل بشأن إدارة مصايد الأسماك في أعماق البحار للإبلاغ عما يضطلع به أعضاء اللجنة من أنشطة لإدارة هذه المصايد ولتعزيز المصايد الرشيدة التي توفر الفرص الاقتصادية، مع القيام في الوقت نفسه بكفالة الحفاظ على الموارد البحرية الحية وحماية التنوع البيولوجي البحري، وتيسير تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة.

### ٣ - الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦٢ - وسعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نطاق برنامجها ليشمل دعم تنفيذ مبادئها التوجيهية، بوسائل منها وضع أدلة لتحديد الأنواع التي تعيش في قاع البحار؛ وإرشادات في مجال تقييم الأثر البيئي وبروتوكولات بشأن العثور على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وتحسين التعاون فيما بين أصحاب المصلحة؛ والمساعدة في تقييم الأرصدة السمكية؛ واستعراض عالمي محدّث لمصايد الأسماك في أعماق أعالي البحار؛ واستحداث قاعدة بيانات عن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وتمت الموافقة أيضا على برنامج واسع النطاق في إطار مرفق البيئة العالمية بشأن مصايد الأسماك في أعماق أعالي البحار سيوضع خلال العام المقبل.

---

(٢٥) انظر A/66/307، الفقرات ٤٦، و ٥٥-٥٧، و ٦٦ و ٦٧، و ٧٤ و ٨١.

(٢٦) انظر A/66/307، الفقرات ٤٧ و ٤٨، و ٥٨، و ٦٨ و ٦٩، و ٧٥، و ٨٢ و ٨٣.

٦٣ - أما قاعدة البيانات العالمية عن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة التي استحدثتها الفاو، فيتوقع أن تصبح متاحة بنهاية عام ٢٠١٢. وعُقدت حلقة عمل بشأن متطلبات النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، في روما، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تمخضت عن خريطة طريق لدعم تطوير قاعدة البيانات السالفة الذكر. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أُنشئ على نموذج للموقع الشبكي المقترح لقاعدة البيانات، فريق نقاش على الإنترنت مهمته الحصول على آراء بشأن قاعدة البيانات المذكورة. وعُرضت المواد ذات الصلة على حلقة عمل إقليمية بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المحيط الهندي عُقدت في موريشيوس في تموز/يوليه ٢٠١٢.

## جيم - المناطق البحرية المحمية لأغراض مصايد الأسماك

٦٤ - وضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مبادئ توجيهية تقنية بشأن المناطق البحرية المحمية ومصايد الأسماك، وأجرت كذلك عمليات استعراض على الصعيد الوطني لنظم الإدارة من حيث تدابير الإدارة المكانية في البيئة البحرية[٢٧]. وتتناول المبادئ التوجيهية التقنية خصائص مصايد الأسماك في المناطق البحرية المحمية كما تتناول التفاعل بين إدارة مصايد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي، وتوفر توجيها بشأن إقامة مناطق بحرية محمية ذات أهداف متعددة يتعلق أهمها بإدارة مصايد الأسماك[٢٨].

### ١ - الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

٦٥ - أفاد عدد من الوفود عن الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق بحرية محمية لأغراض مصايد الأسماك ولأغراض أخرى (البحرين والاتحاد الأوروبي، والمكسيك ونيوزيلندا). وأفاد الاتحاد الأوروبي عن وضع تدابير لإدارة مصايد الأسماك والمناطق البحرية المحمية في سياق شبكته المعروفة باسم ”ناتورا ٢٠٠٠“. وأشار إلى أن بحر البلطيق هو أول منطقة بحرية تحقق الهدف المتمثل في الحفاظ الفعّال على نسبة ١٠ في المائة على الأقل من كل منطقة من المناطق البحرية الإيكولوجية في العالم بحلول عام ٢٠١٢.

٦٦ - واقترحت نيوزيلندا إقامة منطقة بحرية محمية في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، في منطقة بحر روس، الهدف منها حماية الموائل البحرية كافة، بما فيها موائل صغار السمك ومناطق السرء للسمك المسنن الأنتاركتيكي.

---

(٢٧) يمكن الاطلاع عليها في العنوان التالي: www.fao.org/docrep/015/i2090e/i2090e00.htm.

(٢٨) انظر الفاو، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢.

### ٢ - الإجراءات التي اتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

٦٧ - في عام ٢٠٠٩، أعلنت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا أول منطقة محمية تابعة لها في أعالي البحار في الجرف الجنوبي من جزر أوركني الجنوبية[٢٩]. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت اللجنة إطارا عاما لإنشاء المناطق البحرية المحمية، ودعمت أيضا سلسلة من حلقات العمل الفنية للمساعدة على إعداد مقترحات بشأن المناطق البحرية المحمية.

٦٨ - واعتمدت لجنة هلسنكي مبادئ توجيهية لإدارة المناطق المحمية في بحر البلطيق، أخذت في الاعتبار التأثير المحتمل أن ينجم عن أنشطة الصيد، ولكنها لم تتضمن معايير بشأن أهداف المناطق البحرية المحمية لأغراض الصيد وإدارتها. وشرعت اللجنة أيضا في تنفيذ مشروع لمعالجة تأثير مصايد الأسماك على المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك وضع وتنفيذ تدابير لإدارة مصايد الأسماك، يرمي إلى تحديد حالات تعارُض الاستخدامات وتيسير عملية تشاورية من أجل التحاور بشأن التدابير الممكن اتخاذها.

## دال - معالجة مسألة الحطام البحري

٦٩ - في عام ٢٠١١، استضافت الولايات المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المؤتمر الدولي الخامس المعني بالحطام البحري. ووضع المؤتمر إطارا من أجل بذل جهد عالمي وشامل للحد من تأثير الحطام البحري على الصعيدين الإيكولوجي والاقتصادي، وكذلك على صحة الإنسان، يشمل إجراءات للتصدي للأثر الناجم عن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو التي جرى التخلص منها.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الولايات المتحدة، من خلال البرنامج الذي تنفذه في مجال الحطام البحري، بمشاريع للبحث عن تلك المعدات وإزالتها. كما أقامت شراكة في مجال الصيد مقابل الطاقة توفر آلية تتيح التخلص دون أي تكلفة من معدات الصيد ومن ثم حرقها لإنتاج الطاقة.

٧١ - واتخذت الأطراف في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة قرارا لمعالجة التأثير المتزايد للحطام البحري على الأنواع البحرية وموائلها. وشجع القرار الأطراف في الاتفاقية على تحديد المواقع الساحلية والمحيطية التي يتجمع فيها الحطام البحري، وعلى تحديد مصادر وآثار الحطام البحري ومعالجتها، وعلى وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية تعالج الأثر السلبي الناجم عن الحطام البحري.

(٢٩) انظر A/66/307، الفقرة ٦٤.

## هاء – استدامة تربية الأحياء المائية

### ١ – الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

٧٢ – يعكف عدد من المجيبين على اتخاذ إجراءات لتعزيز استدامة تربية الأحياء المائية في المناطق الخاضعة لولايتهم الوطنية (الاتحاد الأوروبي والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة)[٣٠]. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن عملية إصلاح سياسته المشتركة في مجال مصايد الأسماك سترمي إلى الترويج لنهج تعاوني تتبعه دوله الأعضاء بهدف إزالة الأعباء الإدارية غير الضرورية، ومعالجة الصعوبات المتعلقة بالوصول إلى مصايد الأسماك، وتحسين القدرة التنافسية للتربية المستدامة للأحياء المائية في الاتحاد الأوروبي، وتعزيز إنتاجه ذي القيمة العالية. كما أفاد بأنه سيُصدر مبادئ توجيهية استراتيجية في مجال التربية المستدامة للأحياء المائية.

٧٣ – وحدّثت المكسيك قانونها العام بشأن مصايد الأسماك المستدامة والتربية المستدامة للأحياء المائية لعام ٢٠٠٧، ليشمل مفهوم الاستدامة وليبرز دور تربية الأحياء المائية في مجال الإنتاج. وفي عام ٢٠١١، أصلحت نيوزيلندا التشريعات ذات الصلة بهذا الموضوع لتشجيع التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية ولكي تتيح على نحو أفضل اتخاذ قرارات متكاملة من خلال وضع إطار لإدارة الموارد. وفي عام ٢٠١١، أصدرت الولايات المتحدة سياساتها الوطنية المتعلقة بتربية الأحياء المائية ووضعت إطارا للعمل في مجال التربية المحلية المستدامة للأحياء المائية.

### ٢ – الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٧٤ – أبلغت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن اضطلاعها بطائفة واسعة من الأنشطة دعما للتربية المستدامة للأحياء المائية. فقد ساهمت المنظمة في رصد قطاع تربية الأحياء المائية وتقييمه من خلال استحداث أداة سهلة الاستخدام لتيسير جمع البيانات وتحليلها وإنتاج المعلومات الكميّة ونشرها. وما برحت تضع آليات لتحفيز تبادل البيانات ونشرها تيسيراً للتعاون على التخطيط في مجال التنمية المستدامة لتربية الأحياء البحرية. وواصلت تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التربية المستدامة للأحياء المائية، مع التركيز على البلدان الأقل نمواً في مجال تربية الأحياء المائية وعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدمت

(٣٠) لتلبية الطلب المتزايد، شهد الإنتاج العالمي لقطاع تربية الأحياء المائية من الأسماك المخصصة للاستهلاك الغذائي، نموا بنحو اثني عشر ضعفا خلال العقود الثلاثة المنصرمة، بمعدل سنوي متوسط قدره ٨,٨ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، سجل الإنتاج العالمي لقطاع تربية الأحياء المائية مستوى قياسيا بلغ ٦٠ مليون طن (عدا النباتات المائية والمنتجات غير الغذائية)، بقيمة إجمالية تناهز ١١٩ بليون دولار (الفاو، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢).

المنظمة أيضا المساعدة التقنية في مجال حوكمة الأمن البيولوجي على مختلف المستويات، بما يشمل تطبيق أسلوب تحليل المخاطر على تربية الأحياء المائية.

٧٥ - ونشرت المنظمة في عام ٢٠١١ مبادئ توجيهية تقنية تتعلق باستخدام الأسماك غير المستزرعة كأعلاف في تربية الأحياء المائية، ونظمت حلقات عمل لفائدة الخبراء وأصحاب المصلحة من أجل دعم تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية[٣١]. وجرى أيضا اعتماد المبادئ التوجيهية التقنية المتعلقة بإصدار الشهادات في مجال تربية الأحياء المائية خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك التي عُقدت في عام ٢٠١١. وطلبت اللجنة، في دورتها الثلاثين، إلى الفاو وضع إطار لتقييم مدى مطابقة تربية الأحياء المائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإصدار الشهادات في هذا المجال، ومن ثم، تقرر عقد حلقة عمل تقنية مخصصة لهذا الغرض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[٣٢].

## خامسا - التصدي لممارسات الصيد غير المستدامة

٧٦ - إن فعالية الرقابة التي تمارسها دولة العلم أساسية للتصدي للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الذي ما انفك يحرم بلدانا كثيرة من مورد طبيعي أساسي والذي لا يزال يشكل خطرا يهدد باستمرار تنميتها المستدامة. وفي ظل إخفاق بعض دول العلم في ضمان رقابة فعالة على سفنها، بات من الضروري اتخاذ تدابير إضافية ومكمّلة، بما في ذلك تدابير تتعلق بالسواحل والموانئ والتجارة.

٧٧ - ولتحقيق هذه الغاية، جدد المجتمع الدولي التزامه بالقضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبمنع تلك الممارسات ومكافحتها عن طريق طائفة من الإجراءات، منها قيام الدول الساحلية ودول العلم ودول الميناء بتنفيذ تدابير فعّالة ومنسقة[٣٣]. ولا بد أيضا من اتخاذ إجراءات منسقة وتعاونية للتصدي للأنشطة الأخرى غير المستدامة التي تهدد الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية، ولا سيما قدرات الصيد المفرطة، والمصيد العرضي والمرتجع، والصيد بالشباك العائمة.

---

(٣١) Aquaculture development, 5. Use of fish as feed in aquaculture", FAO, *Technical Guidelines for Responsible Fisheries*. No. 5, Supplement No. 5., Rome, 2011.

(٣٢) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، Report of the thirtieth session of the Committee on Fisheries, Rome, 9-13 July 2012, FAO Fisheries and Aquaculture Report No. 1012.

(٣٣) انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، الفقرة ١٧٠.

## ألف – الامتثال والإنفاذ والرصد، والمراقبة والإشراف

### ١ – الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

٧٨ – أبلغ عدد من المجيبين عن إجراءات رامية إلى تحسين الرصد والمراقبة والإشراف وتعزيز أنشطة الإنفاذ لكفالة الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة (البحرين والاتحاد الأوروبي والكويت والمكسيك والولايات المتحدة). وأبلغت البحرين عن برامج الرصد والمراقبة والإشراف التي استمر تنفيذها للكشف عن أنشطة الصيد غير المشروع، ولكنها شددت على الحاجة إلى الموارد البشرية والمالية. وأجرى الاتحاد الأوروبي إصلاحات جذرية لنظامه الخاص بمراقبة مصايد الأسماك، وأنشأ نظاما شاملاً لكفالة الامتثال يستخدم تكنولوجيات المودم ويستفيد من نهج قائم على تقدير المخاطر. كما أنشأ الوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك، لكي تُعنى بتنظيم تنسيق عمليات مراقبة مصايد الأسماك وأنشطة التفتيش.

٧٩ – وفي الكويت، اتُخذت إجراءات لتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف في مكافحة الصيد غير المشروع، ويجري النظر فعليا في استحداث نظام لرصد السفن. وفي المكسيك، اشتُرط على سفن صيد الأنواع الكثيرة الارتحال استخدام نظام ساتلي يتيح مراقبة تلك السفن وتحديد مواقعها. وتنفذ الولايات المتحدة نظاما وطنيا لمراقبة السفن من شأنه دمج جميع المعلومات ذات الصلة في قاعدة بيانات واحدة وتعزيز نقل البيانات على نحو شبه آني. ودعمت مشاورة عقدها خبراء في الفاو بشأن نظم مراقبة السفن، وذلك بهدف التشجيع على تفعيل النظم الساتلية لمراقبة السفن على نطاق أوسع وتحديث المبادئ التوجيهية التقنية القائمة التي وضعتها المنظمة.

### ٢ – الإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

٨٠ – تعمل المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين الرصد والمراقبة والإشراف، بوسائل منها نظم مراقبة السفن (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي). وعززت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا الامتثال من خلال تنفيذ تدابير متكاملة في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف تشمل نظاما آليا لمراقبة السفن. وزادت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي وتيرة نشر المعلومات عن كمية المصيد على نظم مراقبة السفن، بحيث تنشر تلك المعلومات كل ساعة بدلا من كل ساعتين، واشترطت على سفن الصيد الإبلاغ عن كمية المصيد اليومي حسب النوع والقطاع.

٨١ - أما في لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، فإن الإبلاغ عن كمية المصيد باستخدام نظام مراقبة السفن إلزامي، وتستخدم البيانات لجعل عمليات التفتيش تتسم بالتركيز والفعالية. وطلبت اللجنة من أطرافها التي تشغّل ١٠ سفن أو أكثر في موقع صيد معين أن تكفل وجود سفينة تفتيش. وتتعاون اللجنة أيضا مع الفاو والمنظمة البحرية الدولية على إنشاء سجل عالمي لسفن الصيد من خلال توفير بيانات عن تلك السفن من أجل وضع تصميم تجريبي لقاعدة بيانات السجل العالمي.

## ٣ - الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والهيئات الأخرى

٨٢ - دعم مصرف التنمية الأفريقي دولاً أفريقية في تنمية قطاع مصايد الأسماك لديها، بوسائل منها تزويدها بالهياكل الأساسية في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف. واضطلعت الفاو بأنشطة لتنمية القدرات في أمريكا الوسطى على مواصلة تطوير سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الإمداد. ووضعت إطارا للعمل المزمع القيام به في المناطق الأخرى، بما في ذلك توفير ما لديها حاليا من أدوات بهدف تعزيز نظم تسجيل الأساطيل الوطنية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، استهلت المنظمة حملة ترويجية للتوعية بضرورة تزويد كل سفينة برقم خاص بها لتحديد هويتها.

٨٣ - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأنه يتوقع تنفيذ المرحلة الأولى من السجل العالمي عن طريق بناء القدرات وتنفيذ مشاريع نموذجية في منطقتين إقليميتين أثناء المشروع التابع لمرفق البيئة العالمية والمنفَّذ على مدى خمس سنوات بشأن المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشارت المنظمة البحرية الدولية إلى أنها دعمت مشروعا نموذجيا في عام ٢٠١٠ يرمي إلى اختبار مفهوم السجل العالمي، حيث استُمدت البيانات المتعلقة بسفن الصيد من لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي وتم تخزينها على النظام العالمي المتكامل لمعلومات النقل البحري التابع للمنظمة[٣٤].

٨٤ - وفي الدورة الثلاثين للجنة، كررت الوفود تأييدها لاستمرار تطوير السجل العالمي باتّباع نهج مرحلي من شأنه تجنب الازدواجية وكفالة الفعالية من حيث التكلفة وضمان التنسيق مع المبادرات الأخرى. وسلمت اللجنة بالحاجة إلى تزويد كل سفينة برقم عالمي وحيد لتحديد هويتها بوصف ذلك عنصرا أساسيا من عناصر السجل العالمي لتحديد هوية السفن وتعقبها، وهو ما اقتُرح في البداية بالنسبة للسفن التي تفوق حمولتها الكلية المسجلة ١٠٠ طن[٣٢].

(٣٤) انظر القرار ١٠٢٩ (٢٦) الذي اتخذته جمعية المنظمة البحرية الدولية في دورتها السادسة والعشرين في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

## باء – تدابير التصدي للصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم

٨٥ – أبلغ الكثير من المجيبين عن مجموعة واسعة من الأنشطة الرامية إلى معالجة الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك تدابير دولة العَلَم ودولة الميناء والتدابير المتصلة بالتجارة (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والبحرين والفلبين ونيوزيلندا والولايات المتحدة). ويقوم عدد من المجيبين باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه (الاتحاد الروسي والبحرين والولايات المتحدة). ويقوم بعض المجيبين أيضا باتخاذ إجراءات لتنظيم أنشطة الشحن البحري (نيوزيلندا والولايات المتحدة).

٨٦ – وأبلغ الاتحاد الأوروبي عن تفاصيل لائحته لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، التي بدأ نفاذها في عام ٢٠١٠، والرامية إلى منع تسويق منتجات سمكية من هذا الصيد غير القانوني في الاتحاد الأوروبي وبالتالي إيقاف ربح المشتغلين بالصيد غير المشروع. وقامت نيوزيلندا بأنشطة جوية وسطحية للرصد في مناطق المحيط الهادئ والمحيط الجنوبي لردع أنشطة الصيد غير القانونية تلك. وعملت أيضا ضمن إطار المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من أجل تحسين تدابير مكافحة هذا النوع من الصيد ومع بلدان جزر المحيط الهادئ على القيام بمبادرات إقليمية لتعزيز القدرات والتنسيق. وأفادت الفلبين أن وكالاتها أجرت ٥٠٨ عمليات فيما يتعلق بالصيد غير المشروع وأنها قامت بـ ٥٠٥ ٣٧ دوريات بحرية تغطي ٢٨٢ ٨٤ ميلا من الساحل في السنوات العشر الماضية.

٨٧ – وأولت الولايات المتحدة أهمية كبرى لمكافحة هذا النوع من الصيد واتخذت إجراءات عديدة لمكافحة هذه الأنشطة، بوسائل منها التشريعات التي تمنع قيام سفنها بالصيد غير المرخص به في الولاية القضائية لدول أخرى[٣٥]. كما أن قانون لاسي الذي سنته الولايات المتحدة يحرم على أي شخص خاضع لولايتها استيراد أو تصدير أي نوع من أنواع الأسماك التي تم صيدها أو نقلها أو بيعها بما ينتهك أي قانون أو لائحة للولايات المتحدة أو أي قانون أجنبي. وعملت الولايات المتحدة أيضا على الصعيد الإقليمي من أجل وضع نظم إقليمية لرصد السفن، وقوائم إقليمية للسفن التي تمارس هذا النوع من الصيد غير القانوني، ومخططات إقليمية للرصد التجاري.

(٣٥) انظر www.nmfs.noaa.gov/stories/iuu/.

٨٨ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعزيز تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، باعتبارها الوسيلة الرئيسية لمكافحة هذا النوع من الصيد. وأشارت إلى أن خطط العمل الوطنية تنطوي على الغرض المزدوج المتمثل في تشجيع اتخاذ إجراءات ضد هذا الصيد وتقييم السياسات الوطنية والثغرات التنفيذية فيما يتعلق به. وشجع تنفيذ خطة العمل الدولية أيضا على إجراء استعراضات وطنية وإقليمية للإجراءات والتدابير الرامية إلى التصدي للصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم.

## ١ - أداء دولة العَلَم

٨٩ - عُقدت المشاورة التقنية الثانية التي نظمتها الفاو والمعنية بأداء دولة العَلَم في روما في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٢. وكان الغرض من المشاورة مواصلة صياغة المعايير لتقييم أداء دول العَلَم، بناء على الاجتماع السابق الذي عُقد في عام ٢٠١١[٣٦].

٩٠ - وذكرت نيوزيلندا أنها تشارك بنشاط في العملية مع الفاو، وشددت على ألاّ تنشئ المبادئ التوجيهية التزامات وحقوقا جديدة ولا تقوض التزامات وحقوقا قديمة، بل أن تعكس الحقوق والالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي. ورحبت الولايات المتحدة بمبادرة المنظمة وبالتقدم الذى تحقق حتى تاريخه في وضع معايير عالمية لأداء دولة العَلَم.

٩١ - وفي الدورة الثلاثين للجنة، أشارت الوفود إلى ضرورة تحقيق مزيد من التقدم في المفاوضات المتعلقة بمشروع معايير أداء دولة العَلَم وطلبت من الفاو عقد الدورة المستأنفة الثانية للمشاورة الفنية[٣٢].

## ٢ - تدابير دولة الميناء

٩٢ - في عام ٢٠١١، قام الاتحاد الأوروبي بإيداع صكه الخاص بالموافقة على الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه. وأبلغ مجيبون آخرون عن بدء العمليات الداخلية للتصديق على الاتفاق (الاتحاد الروسي ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وفي الدورة الثلاثين للجنة، أشار ٢٦ عضوا إلى أنهم قيد القيام بعمليات التصديق على الاتفاق أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه. وأيدت الوفود أيضا اختصاصات الفريق العامل المخصص في إطار الجزء ٦ من اتفاق تدابير دولة الميناء[٣٢].

(٣٦) انظر الوثيقة TC-FSP/2011/2.

٩٣ - وأيدت الولايات المتحدة التدابير الرقابية لدولة الميناء في منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، وأشارت إلى أن التدابير الإقليمية التي تتخذها دولة الميناء وفقا للاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء يقوم بوضعها كل من اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية. وتقوم اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي بتعزيز برنامجها الحالي لتفتيش الموانئ عن طريق وضع المعايير الدنيا للتفتيش وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في حالات الاشتباه بارتكاب مخالفات.

٩٤ - وأجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مراجعة وتحديثا لموقعها الشبكي من أجل إدراج معلومات عن الاتفاق المتعلق بتدابير دولة الميناء، بما في ذلك فوائد التصديق عليه. كما استهلت المنظمة على الصعيد العالمي سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لتنمية القدرات بغية دعم تنفيذ الاتفاق. وعُقدت حلقة العمل الأولى في بانكوك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بالتعاون مع لجنة مصايد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ[٣٧].

### ٣ - التدابير المتصلة بالتجارة

٩٥ - فاوض الاتحاد الأوروبي على أحكام في اتفاقات التجارة التفضيلية بهدف تحسين السلوك البيئي من خلال الإصرار على التقيد بالصكوك الدولية المتعلقة بالإدارة البحرية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي جميع مفاوضات التجارة الحرة الجارية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى إدراج فصل متعلق بالتجارة والتنمية المستدامة يتضمن مبادئ الإدارة السليمة في مجال مصايد الأسماك. ويقوم الاتحاد أيضا بوضع إطار لتقرير التدابير المستهدِفة للبلدان التي تسمح بممارسات الصيد غير المستدامة للأرصدة السمكية التي تتقاسم مسؤولية إدارتها مع الاتحاد الأوروبي.

٩٦ - ووضعت المكسيك أحكاما تتعلق بالأنواع الرحالة لرصد المصيد من الأسماك باستخدام نظم تتبع لتسويق المصيد من الأنواع البحرية والمصيد العرضي المرتبط بحماية الأنواع البحرية. ونيوزيلندا بوصفها عضوا في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، لديها خطة إلزامية لتوثيق المصيد من السمك المسنّن، وهي تحظر الاستيراد والتصدير في غياب وثائق التصدير. وفي عام ٢٠١٠، نفذت نيوزيلندا أيضا خطة إلزامية لتوثيق المصيد لواردات وصادرات سمك التونة الجنوبي الأزرق الزعانف.

(٣٧) انظر http://typo3.fao.org/fileadmin/templates/rap/files/meetings/2012/120423_prospectus.pdf.

٩٧ - وتقوم الولايات المتحدة بتحديث نظمها الجمركية لإدخال الصادرات عن طريق إقامة واجهة إلكترونية لتمكين القطاع الخاص من تقديم البيانات التجارية والمستخدِمين الحكوميين من استخراج تلك البيانات للتحقق من مصادر منتجات المأكولات البحرية وكفالة عدم وصول منتجات الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم إلى الأسواق في الولايات المتحدة. وتحث الولايات المتحدة أيضا لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية على إتاحة التدابير المتصلة بالسوق كأداة لتحسين الامتثال لتدابير اللجنة وتقديم العون في مكافحة ذلك النوع من الصيد غير القانوني.

## ٤ - التعاون والتنسيق في التصدي للصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم

### (أ) الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

٩٨ - يقوم المجيبون أيضا باتخاذ تدابير لتعزيز التعاون في مجال مكافحة هذا النوع من أنشطة الصيد غير المشروعة بما في ذلك وضع خطط لتوثيق الكميات المصيدة، ونظم لرصد السفن، وقوائم بالسفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم، وخطط للرصد التجاري في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وأجرى الاتحاد الأوروبي أعمال تحقيق مع دول العَلَم والدول الساحلية لسفن البلدان الثالثة والاتحاد الأوروبي كان لها دور في الإجراءات ضد السفن التي تقوم بالصيد في مياهه. ووقع الاتحاد أيضا على بيان مشترك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مع الولايات المتحدة بشأن زيادة التعاون في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم. وإضافة إلى ذلك، وفّر الاتحاد الأوروبي التعاون الإداري والمساعدة التقنية في تنفيذ لائحته المتعلقة بهذا النوع من الصيد وإدارة مصايد الأسماك.

٩٩ - وتعاونت نيوزيلندا مع بلدان جزر المحيط الهادئ على مبادرات إقليمية ترمي إلى تعزيز القدرات والتنسيق في رصد هذا النوع غير القانوني من الصيد والتصدي له. وأفادت أيضا عن قمة بشأن الجريمة البيئية عقدتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وأشارت إلى أن الفريق العامل المخصص التابع للإنتربول والمعني بالجرائم المتعلقة بمصايد الأسماك مهيأ للنظر في الجوانب الدولية للصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم. وأفاد الاتحاد الروسي عما يبذله من جهود لإبرام اتفاقات ثنائية بشأن التعاون في مكافحة هذا النوع من الصيد. وفي عام ٢٠١١، أجرى الاتحاد الروسي أيضا محادثات مع سيراليون وكمبوديا وحصل على الموافقة على تعليق تسجيل السفن الروسية في سجلات مفتوحة.

١٠٠ - وأيدت الولايات المتحدة بقوة المبادئ التي وضِعت وأُقرت في الاجتماع المشترك الثالث للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونة من أجل تنسيق إجراءات وضع قوائم

السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم واستحداث عمليات لإدراج تلك السفن في القوائم التي تضعها المنظمات/الترتيبات الإقليمية الأخرى المعنية بإدارة مصايد الأسماك. وأبلغت أيضا عن إجراءات كفيلة بتحديد الدول التي تشارك سفنها في أنشطة الصيد غير المشروع، منتهكة بذلك تدابير الحفظ والإدارة للمنظمات/الترتيبات الإقليمية التي هي طرف فيها. وأشارت الولايات المتحدة كذلك إلى دعمها للشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك ووصفت ما تقوم به من أنشطة في مجال بناء القدرات.

### (ب) الإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والهيئات الأخرى

١٠١ - اتخذت عدة منظمات/ترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك وهيئات أخرى إجراءات لمواجهة الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم، وتحسين الامتثال لتدابير حفظ الأرصدة السمكية وإدارتها (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة هلسنكي).

١٠٢ - وعملت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا على تشجيع الامتثال من خلال تعزيز نظم رصد السفن، وخطط توثيق المصيد، وقوائم سفن الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم، والتعاون في مجال المراقبة، وتنظيم الشحن العابر وأنظمة الإخطار في مصايد الأسماك الاستكشافية ومصايد الكريل الجديدة. وخفضت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي طول السفن التي يُحتمل أن تقوم بعمليات صيد غير مشروعة إلى ١٢ مترا، ونقّحت الإجراءات المتعلقة بالقائمة الإيجابية لسفنها واعتمدت تدابير بشأن اتفاقات الدخول إلى المصايد. وهي أيضا بصدد النظر في تطبيق نظام للتصديق على كميات المصيد من أسماك التونة الاستوائية. وتقوم المنظمة البحرية الدولية مع الفاو، بتنظيم اجتماع ثالث للفريق العامل المخصص المشترك بينهما المعني بالصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم والمسائل المتصلة به.

١٠٣ - وتحتفظ منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي بقائمة بالسفن التي تمارس ذلك النوع من الصيد أعدتها بالتعاون مع لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي وتقوم بمراجعتها بانتظام. وتتبادل المنظمة المعلومات المتعلقة بتلك السفن مع لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي،

ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي. كما تنظر منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي حاليا في مسألة الانضمام إلى عضوية الشبكة الدولية للرصد والمراقبة. وأشارت لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى التحسينات التي أدخلتها على نظامها الخاص بالمراقبة من جانب دولة الميناء في عام ٢٠١٢، عن طريق استخدام استمارات رقمية، وكذلك المشاركة في اجتماعات خبراء الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك.

١٠٤ - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف من خلال مشاركتها في رعاية حلقة العمل العالمية الثالثة للتدريب على الإنفاذ في مجال مصايد الأسماك التي عقدت في مابوتو في عام ٢٠١١. وركزت حلقة العمل على الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تنطوي عليها الأنشطة المتصلة بالرصد والمراقبة والإشراف في البلدان النامية. وساعدت المنظمة أيضا في مبادرات جديدة منها أول جائزة لوقف الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم، التي تشجع الابتكارات في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف.

## جيم - التدابير الرامية إلى التصدي لأنشطة الصيد الأخرى غير المستدامة

### ١ - قدرات الصيد المفرطة

١٠٥ - ذكر العديد من المجيبين الجهود المبذولة للحد من قدرات الصيد المفرطة في قطاع صيد الأسماك لديهم (الاتحاد الأوروبي والبحرين والكويت ونيوزيلندا والولايات المتحدة). وفي هذا الصدد، أشارت مجموعة بيو المعنية بالبيئة إلى دراسة حديثة كشفت أن مجموع الإعانات العالمية بلغ نحو ٢٧ بليون دولار، خُصصت نسبة ٦٠ في المائة منها للإعانات غير المستدامة المتعلقة بتعزيز القدرات[٣٨].

١٠٦ - وخففت البحرين الضغط عن مصايد الأسماك بتشجيع القطاع الخاص لديها على دخول ميدان تربية الأسماك. وأبلغ الاتحاد الأوروبي عن نظامه الجديد لمراقبة مصايد الأسماك وأشار إلى أن أسطوله يخضع للتحقق من طاقة المحرك الذي يشمل عمليات الفحص المادي. وتناولت خطط الإدارة الطويلة الأجل أيضا تخفيض القدرة في مصايد معينة. واتُّخذ عدد من التدابير في الكويت للحد من قدرة صيد الأسماك، بما في ذلك فرض قيود على التراخيص الجديدة وحظر الصيد بشِباك الجر في الأعماق.

(٣٨) U. Rashid Sumaila et al, "A bottom-up re-estimation of global fisheries subsidies", *Journal of Bioeconomics*, vol. 12 (2010), pp. 201–225.

١٠٧ - وعملت نيوزيلندا من خلال المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والعملية المشتركة للمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد أسماك التونة، على معالجة القدرات المفرطة في مصايد أسماك التونة في العالم. وشاركت أيضا في أعمال فريق التفاوض المعني بالقواعد التابع لمنظمة التجارة العالمية لتعزيز الضوابط المفروضة على إعانات دعم مصايد الأسماك بوسائل منها فرض حظر على الإعانات التي تسهم في الإفراط في استغلال الموارد السمكية وقدرات الصيد المفرطة.

١٠٨ - وعقدت الولايات المتحدة حلقات عمل بشأن القدرات المفرطة وأجرت عمليات تقييم لقدرات الصيد الزائدة في مصايد بعينها تُدار على المستوى الاتحادي، ونفذت برامج للحد من قدرات صيد الأسماك عملا بقانون ماغنوسون - ستيفنز الساري لديها. وقامت أيضا بالحد من قدرات الصيد في مصايدها من خلال استحداث برامج للحد من امتيازات الصيد. وذكرت الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية لإيضاح وتحسين الضوابط المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك.

١٠٩ - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الدولية لتنظيم قدرات الصيد يتباين تباينا كبيرا من بلد لبلد. ففي الاتحاد الأوروبي وأيسلندا والنرويج سُجل نجاح في تقليص قدرة الأساطيل من حيث عدد السفن والحمولة والطاقة، أما في بعض البلدان، ومنها جمهورية كوريا واليابان، فإن عدد السفن انخفض ولكن الطاقة الكلية ازدادت. وجار أيضا توسيع الأساطيل في بعض البلدان الأخرى، ومنها إندونيسيا وسري لانكا وفييت نام وكمبوديا وماليزيا، وربما يعود ذلك إلى تحسن الرصد والتسجيل. وفي الصين، ازداد عدد السفن وإجمالي الطاقة الكلية منذ عام ٢٠٠٨.

## ٢ - المصيد العرضي والمرتجع

### (أ) الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

١١٠ - يعمل العديد من المجيبين على اتخاذ طائفة واسعة من الإجراءات للحد من المصيد العرضي والمرتجع في مصايد الأسماك، بما في ذلك تعزيز التدابير في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (الاتحاد الروسي والبحرين والكويت والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة).

١١١ - وتعمل البحرين على الحد من المصيد العرضي والمرتجع في مصايد الإربيان بطرق منها إعادة تصميم الشباك. وكانت الكويت بصدد النظر في استخدام أجهزة الحد من المصيد العرضي لسفن صيد الروبيان، وهي تعتزم أيضا الاستفادة من المصيد العرضي لإنتاج دقيق

السمك ومنتجات أخرى ذات قيمة مضافة. وشجعت المكسيك اتخاذ تدابير في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، ترمي إلى الحد من الصيد العرضي وصيد فراخ السمك، ولا سيما تدابير رامية إلى رصد ومراقبة وتقليص جهود الصيد باستخدام أجهزة تجميع الأسماك. وتعكف نيوزيلندا على تحديث خطة عملها الوطنية للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية، تمشيا مع خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة.

١١٢ - واعتمد الاتحاد الروسي عددا من التدابير المحددة للحد من المصيد العرضي والمرتجع، بما في ذلك رصد تكوين كميات المصيد التجاري، وتحرير أنظمة صيد السمك لتشجيع صيد الأسماك الأقل قيمة، وتشديد العقوبات على المصيد العرضي المرتجع، والاستخدام الإلزامي لمعدات صيد متطورة وانتقائية، وإصدار شهادات لمصايد الأسماك الرئيسية من خلال مجلس الإشراف البحري.

١١٣ - وأصدرت الولايات المتحدة تقريرا وطنيا عن المصيد العرضي ومصنفات وطنية للتقديرات المتعلقة بالمصيد العرضي للموارد البحرية الحية على مستوى مصايد الأسماك والأنواع السمكية. وخفضت المصيد العرضي من خلال برنامج هندسي يهدف إلى وضع حلول تكنولوجية والتحقيق فيما طرأ من تغييرات على ممارسات الصيد من أجل تقليل المصيد العرضي إلى أدنى حد. وأبلغت الولايات المتحدة كذلك عن إجراءات محددة ترمي إلى الحد من آثار صيد الأسماك على السلاحف والطيور البحرية والثدييات البحرية، مثل أنشطة البحوث وبناء القدرات، بما فيها برامج المراقبين في المحيط الهادئ وفي غرب أفريقيا.

### (ب) الإجراءات التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والهيئات الأخرى

١١٤ - في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ما زال معدل النفوق العرضي للطيور البحرية في مصايد أسماك أعالي البحار قريبا من الصفر نتيجة لمجموعة من التدابير التخفيفية التي تطبق على جميع السفن. ووفقا لخطة اللجنة للمراقبة العلمية، يقوم المراقبون بأداء عملهم في جميع مصايد الأسماك المدارة، وتُناط بهم مهمة جمع المعلومات المتصلة بالصيد العرضي.

١١٥ - وأشارت أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة إلى أن الصيد العرضي لا يزال يشكل أحد أخطر التهديدات التي تتعرض لها الأنواع المهاجرة وأفادت باعتماد قرار بشأن تأثير مصايد الأسماك بالشباك الخيشومية. وذكرت لجنة هلسنكي أن خطة عملها لبحر البلطيق تدعو إلى تفريغ حمولة المصيد من جميع الأنواع والصيد العرضي والإبلاغ عنها بحلول

عام ٢٠١٢، فضلا عن اتخاذ إجراءات عاجلة، بحلول عام ٢٠١٢، للحد من الصيد العرضي لأسماك يقل حجمها عن الحجم المسموح به وللأنواع غير المستهدفة.

١١٦ - وخفضت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي من الصيد العرضي عن طريق مجموعة من التدابير، منها فرض قيود على معدات الصيد وقامت بإنشاء فريق عامل معني بالنهج المراعي للنظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك من أجل وضع تدابير فعالة لإدارة المصايد ونشر المعلومات العلمية. واعتمدت لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي حظرا تاما على الصيد المرتجع في عام ٢٠٠٩ وطالبت باستعادة المعدات المفقودة وإزالة المعدات التي لا تحمل علامات.

١١٧ - وأفادت مجموعة بيو المعنية بالبيئة عن البلدان التي تحظر الموجّهات المصنوعة من السلك في مصايد الخيوط الطويلة بغية الحد من نفوق أسماك القرش وسلطت الضوء على ندوة دولية عُقدت في عام ٢٠١١ بشأن مصايد أسماك التونة وأجهزة تجميع الأسماك، وخلصت، في جملة أمور، إلى أن انتشار هذه الأجهزة خلّف آثارا سلبية على الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة.

### (ج) الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١١٨ - عملت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في خمس بلدان في جنوب شرق آسيا. وجرى تناول المسائل المتعلقة بالصيد العرضي أيضا كجزء من مشروع مشترك بين الفاو ومرفق البيئة العالمية معني بسمك التونة على الصعيد العالمي تبلغ قيمته ١٧٨ مليون دولار، ومشروع إقليمي معني بسمك التونة تبلغ قيمته ٨٠ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو للمنطقة الوسطى الغربية من المحيط الهادئ. وقد دعمت الفاو كذلك نشر أفضل الممارسات من أجل تقليل الصيد العرضي للطيور البحرية في مصايد الأسماك.

١١٩ - وفيما يتعلق بمعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو التي جرى التخلص منها بأي شكل آخر، شاركت الفاو في الأفرقة العاملة وأفرقة المراسلة لدى لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية من أجل تنقيح المرفق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلويث الناجم عن السفن ومبادئها التوجيهية. ونشرت الفاو أيضا ورقة في عام ٢٠١٢ تحدد العوائق والفرص المتعلقة بالصيد المنخفض التأثير والذي يتسم بالكفاءة في استخدام الوقود.

### ٣ - الوقف المؤقت العالمي لصيد السمك بالشباك البحرية العائمة

١٢٠ - أهابت الجمعية العامة في قرارها ٢١٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بجميع أعضاء المجتمع الدولي تنفيذ قراريها السابقين ٢٢٥/٤٤ و ١٩٧/٤٥، باتخاذ الإجراءات التالية، ضمن جملة أمور:

”(أ) الحد من أنشطة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في المصائد القائمة في أعالي البحار اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. بطرق منها تخفيض عدد السفن التي تقوم بالصيد وطول الشباك ومنطقة العمليات. كيما يتسنى، قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الحد من أنشطة صيد السمك بنسبة ٥٠ في المائة؛

(ب) مواصلة ضمان عدم توسيع مناطق عمليات صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار، وزيادة خفضها ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وفقا للفقرة ٣ (أ) من هذا القرار؛

(ج) ضمان تنفيذ وقف مؤقت عالمي على جميع أنواع صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة تنفيذا كاملا في أعالي محيطات العالم وبحاره بما فيها البحار المغلقة وشبه المغلقة قبل حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢“.

١٢١ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها السابعة والأربعين عن تنفيذ القرار (انظر الوثيقة A/47/487).

١٢٢ - وبين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤، اتخذت الأمم المتحدة قرارات منفصلة بشأن صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية في المحيطات والبحار في العالم، وطلبت إلى الأمين العام إعداد المزيد من التقارير[٣٩]. وبعد ذلك قررت الجمعية العامة تدابير في هذا الصدد ضمن سياق قرارات شاملة بشأن مواضيع تتعلق بمصايد الأسماك[٤٠].

---

(٣٩) انظر مقررات الجمعية العامة ٤٤٣/٤٧ و ٤٤٥/٤٨ و ٤٣٦/٤٩؛ وتقارير الأمين العام A/48/451 و Corr.1 و A/49/469 و Corr.2 و A/50/553.

(٤٠) انظر قرارات الجمعية العامة ٢٥/٥٠ و ٣٦/٥١ و ٢٩/٥٢ و ٣٣/٥٣ و ٣٢/٥٤ و ٨/٥٥ و ١٤٢/٥٧ و ١٤/٥٨ و ٢٥/٥٩ و ٣١/٦٠ و ١٠٥/٦١ و ١٧٧/٦٢ و ١١٢/٦٣ و ٧٢/٦٤ و ٣٨/٦٥ و ٦٨/٦٦، وتقارير الأمين العام A/51/404 و A/52/557 و A/53/473 و A/55/386 و A/57/459 و A/59/298 و A/60/189 و A/62/260 و A/63/128.

١٢٣ - وفي القرار ٦٨/٦٦[٤١]، أعربت الجمعية العامة عن قلقها لأن ممارسة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة لا تزال، على الرغم من اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦، قائمة وتشكل خطرا يهدد الموارد البحرية الحية. وحثت الدول على أن تتخذ، منفردة وعن طريق المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، تدابير فعالة أو تعزز التدابير القائمة من أجل تنفيذ وإنفاذ أحكام القرار ٢١٥/٤٦ والقرارات اللاحقة بشأن صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة بغية القضاء على استخدام هذه الشباك في جميع البحار والمحيطات، بما يكفل ألا تؤدي الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٢١٥/٤٦ إلى نقل استخدام الشباك العائمة التي يحظرها القرار إلى أجزاء أخرى من العالم.

١٢٤ - وحثت الجمعية العامة أيضا الدول على أن تتخذ، منفردة وعن طريق المنظمات/ الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، تدابير فعالة أو تعزز التدابير القائمة من أجل تنفيذ وإنفاذ الوقف العالمي الراهن لاستخدام شباك الصيد العائمة الكبيرة في أعالي البحار، ودعت الدول إلى أن تكفل إحجام السفن التي ترفع علمها والمأذون لها على النحو الواجب باستخدام شباك الصيد العائمة الكبيرة في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية عن استخدام هذه المعدات لأغراض الصيد في أعالي البحار.

### (أ) الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

١٢٥ - أبلغ المجيبون عن طائفة من الإجراءات الرامية لتنفيذ القرار ٢١٥/٤٦، بسبل من بينها حظر الصيد بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في المناطق الواقعة ضمن حدود ولايتها الوطنية (الاتحاد الأوروبي والكويت ونيوزيلندا وتركيا) أو فرض قيود (البحرين) عليه. ويمنع بعض المجيبين أيضا مواطنيهم وسفن الصيد لديهم من الانخراط في أعمال الصيد بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار (الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والاتحاد الروسي). وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن استعمال الشباك العائمة الأطول من ٢,٥ كيلومترا محظور ضمن مياهه و/أو خارج مياهه على سفن الصيد التابعة للدول الأعضاء.

١٢٦ - وأبلغ عدد من المجيبين عن فرض قيود أو أشكال حظر على المعدات، وفرض قيود مكانية أو زمانية أو متعلقة بجهد الصيد فيما يخص الصيد بالشباك العائمة في المناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية (الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والاتحاد الروسي). ويفرض الاتحاد الأوروبي حظرا على استخدام الشباك العائمة أو الاحتفاظ بها أيا كان حجمها، وذلك في بحر البلطيق ومنطقة المضايق وخليج أوريسوند، إذا كان الغرض من المعدات هو صيد أنواع

(٤١) انظر الفقرات ٧٨-٨١ من القرار. وانظر أيضا الفقرات ٧٥-٧٨ من قرار الجمعية العامة ٣٨/٦٥.

معينة. وفي نيوزيلندا، يشكل حمل الشباك العائمة على متن السفن جريمة بالنسبة للمواطنين والسفن، وكذلك الضلوع في نقل المصيد الذي استُخدمت فيه الشباك العائمة أو شحنه العابر أو تجهيزه، أو الإمداد بسفن للصيد بالشباك العائمة أو توفيرها. وحدد الاتحاد الروسي مستوى منخفضا بما يكفي لا يُسمح أن يتجاوزه مجموع الكمية التي يتم صيدها من سمك السلمون بالشباك العائمة، وذلك للحيلولة دون أي آثار على الصيد تترتب على استخدام طرق أخرى في المناطق الساحلية.

١٢٧ - وأبلغ بعض المجيبين عن جهود تعاونية بما فيها تلك المبذولة على الصعيد الإقليمي، لمنع الصيد بالشباك العائمة وكفالة الاستخدام السليم للأرصدة (الاتحاد الروسي والولايات المتحدة). وأبلغ الاتحاد الأوروبي أيضا عن الإجراءات القانونية المتخذة ضد فرنسا وإيطاليا لنقص الضوابط الفعالة وعدم إنفاذ حظر استخدام الشباك الكبيرة العائمة لديهما.

### (ب) الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية المعنية

١٢٨ - في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، وافق الأعضاء على حظر التوسع في الصيد بالشباك البحرية العائمة في المنطقة المشمولة باتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. واعتمدوا حظرا على استخدام الشباك الخيشومية في قاع البحار العميق.

١٢٩ - وأشارت مجموعة بيو للبيئة إلى أن استخدام الشباك البحرية العائمة غير القانونية لصيد أسماك أبو سيف وأسماك التونة الزرقاء الزعانف في البحر المتوسط من جانب سفن إيطالية هو أمر موثق ومبلغ عنه جيدا، بالرغم من الحظر الذي تفرضه اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الاطلسي. وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، جرى تحديد ما يزيد عن ٣٣٠ سفينة إيطالية على أنها متورطة في أنشطة غير قانونية تتعلق باستخدام الشباك البحرية العائمة، وهو انتهاك خضع لإجراءات أخرى من جانب الاتحاد الأوروبي.

١٣٠ - وشدد الصندوق العالمي لحماية الطبيعة على أن استمرار استخدام الشباك البحرية العائمة على نطاق صناعي، أيا كان حجمها، يشكل تهديدا كبيرا للأرصدة المستهدفة والأنواع غير المستهدفة، والنظم الإيكولوجية ذات الصلة والمجتمعات المحلية لصغار الصيادين. واقترحت المنظمة أن ينطبق الوقف الاختياري العالمي على جميع البحار والمحيطات، وأن تستحدث الدول والمنظمات الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك قيودا كبيرة على استخدام معدات الصيد بالشباك العائمة من أجل تقليل الآثار السلبية على أسماك السلمون وعلى النظم الإيكولوجية وعلى المجتمعات المحلية المعتمدة اعتمادا كبيرا على هذه المصايد.

# سادسا – التعاون الدولي لتعزيز استدامة المصايد

## ألف – التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

### ١ – الإجراءات المتخذة من الدول والاتحاد الأوروبي

١٣١ – أبلغ عدد من المجيبين عن الجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون وتشجيع استدامة المصايد، بسبل من بينها وضع وتنفيذ تدابير في إطار المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (البحرين والاتحاد الأوروبي والكويت والمكسيك ونيوزيلندا والولايات المتحدة).

١٣٢ – وأبلغ الاتحاد الأوروبي عن تقرير بشأن البعد الخارجي لسياساته المشتركة لمصايد الأسماك، يعرض إجراءات تهدف، ضمن جملة أمور، إلى تحويل عمليات الحوار الثنائي إلى شراكات عمل، وتعزيز البنية العالمية لحكومة المصايد، وتعزيز أداء المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وتدعيم جانب الحوكمة في الاتفاقات الثنائية المعنية بالمصايد. وأشارت الولايات المتحدة إلى أن لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ قد وضعت مذكرات تفاهم مع المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وكذلك هيئات إقليمية أخرى. واستضافت الولايات المتحدة أيضا أول مشاورة مشتركة للجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية في تموز/يوليه ٢٠١١.

١٣٣ – وأبلغت كل من نيوزيلندا والولايات المتحدة أيضا عن جهودها من أجل تعزيز أداء المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. فقد دعمت نيوزيلندا الفريق العامل المعني بالاستراتيجية وإدارة مصايد الأسماك التابع للجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف والمنشأ من أجل تحقيق تقدم في المسائل الاستراتيجية والإدارية الهامة، في أعقاب استعراض لأداء اللجنة في عام ٢٠٠٨. ورحبت الولايات المتحدة بإحراز تقدم في إجراء استعراضات للأداء في لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، ولجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية الزرقاء الزعانف، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي. وأيدت بقوة عملية

استعراض أداء اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وكذلك إنشاء اللجنة لفريق عامل يتيح منتدى فعالا للنظر في التوصيات.

١٣٤ - وشارك بعض المجيبين في إنشاء منظمات/ترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصايد الأسماك، بسبل من بينها تنفيذ تدابير مؤقتة (الاتحاد الروسي ونيوزيلندا والولايات المتحدة)[٤٢]. وتشارك الولايات المتحدة أيضا في عمليات تداولية داخلية لقبول التصديق على اتفاقية حفظ وإدارة موارد مصايد أسماك أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ التي اعتمدتها المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ.

## ٢ - التدابير التي اتخذتها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها من المنظمات

١٣٥ - أبلغت عدة منظمات/ترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك عن أنشطة ترمي إلى تعزيز التعاون في المحافظة على الأرصدة السمكية وإدارتها، بسبل من بينها تحسين الأداء واتباع نُهج حديثة في إدارة المصايد وتحسين التعاون (لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ولجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي)[٤٣].

١٣٦ - وأشارت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي إلى أن فريقها العامل المعني بمستقبل اللجنة من المقرر أن يجتمع في أيار/مايو ٢٠١٢. وتشارك اللجنة بنشاط في عملية كوبي وتتولى قيادة الفريق العامل المعني بتقييم استراتيجية الإدارة وتعمل في إطار القائمة الموحدة التي وضعتها المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد أسماك التونة والتي تشمل السفن المصرح لها.

١٣٧ - وأنشأت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي فريقا عاملا بشأن مستقبل المنظمة من أجل وضع خطة عمل للأجل القصير والمتوسط والطويل وبناء أساس علمي للمحافظة على موارد المصايد واستغلالها على نحو مستدام. ومن المقرر استعراض الخطة في

(٤٢) دخل الاتفاق المتعلق بمصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي حيز النفاذ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عقب تصديق أستراليا في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢. ودخلت اتفاقية حفظ وإدارة موارد مصائد أسماك أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ حيز النفاذ في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، عقب تصديق شيلي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢.

(٤٣) أنشأت اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط فرقة عمل في عام ٢٠١١ لتحسين وتحديث الإطار القانوني والمؤسسي، وكذلك استحداث برنامج إطاري لتعزيز التنمية المستدامة وبناء القدرات.

الاجتماع السنوي للجنة في عام ٢٠١٢. وأفادت لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي بأن الاستعدادات تمضي قدما من أجل استعراض ثان للأداء، سيجرى في عام ٢٠١٣.

١٣٨ - ووافقت لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي على التعاون مع المنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية القائمة ودعمها وتعزيزها في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ الصكوك الدولية للمصايد وإنشاء آليات ومبادرات جديدة. وأقرت أيضا بالحاجة إلى التعاون والتآزر من خلال الآليات الدولية و/أو الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحديد الأولويات وتنسيق الإجراءات والتدابير وكفالة التوافق بين تدابير إدارة المصايد.

١٣٩ - ومن حيث تحسين التعاون بين المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، ومع المنظمات الدولية ذات الصلة[٤٤]، لاحظت منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي أن نسبتها من أرصدة سمك الفرخ الأحمر البحري تشترك في إدارتها لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. وقد تعاونت المنظمة أيضا مع المجلس الدولي المعني باستكشاف البحار بشأن تقديم المشورة العلمية فيما يتعلق بهذا الرصيد ومن خلال أفرقة عاملة مشتركة. وشاركت كذلك في الفريق الاستشاري المعني بإبلاغ البيانات التابع للجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

١٤٠ - وأبرمت لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي مذكرة تفاهم تهم منطقتها مع لجنة أوسبار لحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي وحضرت اجتماعات دورية مع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة المصايد في شمال الأطلسي (اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، ولجنة شمال المحيط الأطلسي للثدييات البحرية، ومنظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي). وشاركت أيضا في شبكة أمانات الهيئات الإقليمية المعنية بالمصايد.

١٤١ - ونظرت لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي في إمكانية التعاون مع لجنة البحر الكاريبي من خلال إتاحة التكامل والتفاعل بين الجوانب العلمية والسياساتية من أجل وضع سياسات المحيطات الإقليمية في المنطقة. وفي حلقة عمل نظمتها اللجنة بشأن السياسات الإقليمية والتخطيط، وعقدت في بربادوس خلال عام ٢٠١١، أوصى المشاركون بأن تتعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية في تنفيذ مدونة قواعد

(٤٤) وضعت اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط الصيغة النهائية لمذكرات تفاهم مع عدة منظمات إقليمية، على أن ينظر في اعتمادها خلال دورتها السادسة والثلاثين في عام ٢٠١٢.

السلوك عن طريق تنظيم أنشطة مشتركة لبناء القدرات وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والتجارب الناجحة.

١٤٢ - وأسهمت لجنة هلسنكي في استدامة المصايد في منطقة بحر البلطيق من خلال خطة عملها لبحر البلطيق وعن طريق تنسيق الحوار والتعاون فيما يتعلق بالبيئة ومصايد الأسماك، على الصعيد الإقليمي. ويضم منتدى بحر البلطيق للمصايد والبيئة التابع للجنة الهيئات المعنية بالمصايد والبيئة بحيث تجتمع مرتين سنويا للنقاش والتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن القضايا الراهنة المتعلقة بالبيئة والمصايد في بحر البلطيق.

١٤٣ - وأفادت الأمانة المؤقتة المعنية بحفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في شمال المحيط الهادئ بأن باب التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار شمال المحيط الهادئ فُتح في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد ١٨٠ يوما من تلقي الجهة الوديعة (جمهورية كوريا) صك التصديق أو القبول أو الموافقة الرابع.

## باء - التعاون الدولي لتعزيز بناء القدرات

### ١ - المساعدة المقدمة من الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

١٤٤ - أفاد عدد من المجيبين عن جهودهم الرامية إلى تعزيز الفرص أمام الدول النامية لتنمية مصايد أسماك مستدامة والمشاركة في مصايد الأسماك في أعالي البحار، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية (نيوزيلندا والولايات المتحدة ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي).

١٤٥ - وقدمت نيوزيلندا دعما ماليا و/أو تقنيا إلى وكالة مصايد الأسماك التابعة لمنتدى جزر جنوب المحيط الهادئ، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، وترتيب تيفاكاموانا المتعلق بمصايد الأسماك البولينيزية للمساعدة على تنمية القدرات. وعملت أيضا عن طريق الاتفاق المتعلق بحفظ طائري القطرس والنوء لدعم بناء القدرات لخفض المصيد العرضي. وقامت نيوزيلندا إضافة إلى ذلك بتقديم المساعدة إلى الشركاء على المستوى الثنائي، تمشيا مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

١٤٦ - وأبلغت الولايات المتحدة عن مجموعة واسعة من أنشطة بناء القدرات، منها ما تم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي غرب أفريقيا، وفي بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق باتفاقات الوصول، كفلت الولايات المتحدة تقيد سفنها بأعلى معايير الإبلاغ والرصد والمراقبة والاشراف أثناء الصيد في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول

الأخرى، وأشارت إلى المعاهدة المتعددة الأطراف المتعلقة بمصايد الأسماك لعام ١٩٨٧ المبرمة بين حكومات بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نموذجا لهذا النوع من المعاهدات. وفي إطار اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، أدخلت الولايات المتحدة تدبيرا يهدف إلى زيادة الشفافية في اتفاقات الوصول إلى أسماك التونة والأنواع الشبيهة بها وتوضيح المسؤوليات من أجل كفالة تمشى عمليات صيد الأسماك مع الإجراءات المطبقة في اللجنة.

١٤٧ - ودعمت نيوزيلندا والولايات المتحدة أيضا مشاركة الدول النامية في المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمات الأخرى ذات الصلة. ودعت نيوزيلندا إلى اتخاذ تدابير داخل المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ بشأن مشاركة الدول النامية مشاركة فعالة في هذه المنظمات. وتولت الولايات المتحدة قيادة الجهود الرامية إلى إنشاء آلية مساعدة مالية في إطار تلك اللجنة مصايد تكفل مشاركة الدول النامية في الاجتماعات وتتيح بناء القدرة على إدارة مصايد الأسماك. وأيدت كذلك إنشاء آلية في إطار اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي لدعم مشاركة الدول النامية مشاركة كاملة في أعمالها.

١٤٨ - ومن بين المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك[٤٥]، أنشأت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا صندوقا خاصا للقدرات في مجال العلوم العامة، ومنحة دراسية يمولهما أعضاؤها ليستفيد منهما العلماء في بداية مشوارهم المهني. وقامت الأمانة العامة للجنة أيضا بإضفاء الطابع الرسمي على أحد الترتيبات المبرمة مع هيئة الاتفاق المتعلق بحفظ طائري القطرس والنوء ومع جامعة تسمانيا لدعم زمالات قصيرة الأجل لإجراء دراسات عليا. وأنشأت اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي صندوقا لتحسين جمع البيانات وضمان جودتها وصناديق أخرى لمشاركة البلدان النامية في اجتماعات اللجنة. وأنشأت اللجنة أيضا برامج بحثية عملت بشكل غير مباشر على بناء القدرات.

### الأنشطة المتصلة باتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥

١٤٩ - شاركت الولايات المتحدة على نحو نشط في الجزء المتعلق بالحوار المستمر أثناء الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية التي أُجرتها الدول الأطراف في اتفاق الأرصدة

(٤٥) أنشأت منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي صندوق احتياجات خاصا لمساعدة الدول النامية الأطراف والأقاليم والممتلكات التابعة لها في ما يخص حفظ الموارد في مصايد الأسماك وإدارتها وتنمية تلك المصايد.

السمكية لعام ١٩٩٥، والتي عقدت في عام ٢٠٠٩، لمناقشة الشواغل الموجودة لدى غير الأطراف في الاتفاق، بما في ذلك الافتقار إلى القدرات والموارد.

١٥٠ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار نشر المعلومات بشأن وجود صندوق المساعدة المنشأ في إطار الجزء السابع من الاتفاق والغرض من هذا الصندوق، والتشجيع على تقديم التبرعات المالية له.

١٥١ - ووفقا للتقرير المالي الذي أعدته الفاو بشأن حالة صندوق المساعدة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فقد وصل مجموع المساهمات، مع الفائدة، إلى ٠٣٤ ٥١٦ ١ دولارا[٤٦]. ومن مجموع النفقات البالغة ٣٨٥ ٦١ دولارا في عام ٢٠١١، استُخدم ما نسبته ٨٥ في المائة لدعم مشاركة الدول النامية الأطراف في الدورات التقنية والدورات السنوية للمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، واستخدم ما نسبته ٨ في المائة لدعم المشاركة في اجتماع للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وصل الرصيد في صندوق المساعدة إلى ٠٤٦ ٥٣٤ دولارا.

١٥٢ - وأعدت الشعبة أيضا مصنفا يتضمن قائمة بمصادر المساعدة المالية وغيرها من الأدوات المتاحة لتقديم المساعدة التي يمكن للدول النامية الوصول إليها والاستفادة منها لزيادة قدراتها على حفظ موارد المصايد السمكية وإدارتها. ويتضمن المصنف أيضا معلومات عن احتياجات الدول النامية في ما يتعلق ببناء القدرات والمساعدة في حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها[٤٧].

### ٢ - المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية ذات الصلة

١٥٣ - قدم مصرف التنمية الأفريقي الدعم إلى دول أفريقية في تطوير قطاعات مصايد الأسماك لديها عن طريق توفير البنية الأساسية، مثل مواقع الإنزال، ومرافق التسويق والتخزين، والبنية الأساسية للرصد والمراقبة والإشراف، حيث تم تقديم الدعم إلى ١٧ مشروعا من مشاريع مصايد الأسماك، بتكلفة إجمالية تفوق ١٨٠ مليون دولار. وموَّل المصرف أيضا مشاريع أخرى بشكل غير مباشر عن طريق عناصر فرعية. وركز المصرف حافظة مشاريعه الاستثمارية في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على تدعيم

(٤٦) متاح على الموقع:
.http://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/fishstocktrustfund/financial_reports.htm

(٤٧) متاح على الموقع:
.http://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/fishstocksmeetings/compilation2009updated.pdf

المؤسسات، والبحث والتطوير عن طريق المنظمات الإقليمية وذلك لكفالة اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات علمية واجتماعية واقتصادية سليمة.

١٥٤ - وبدأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سلسلة عالمية من حلقات العمل الإقليمية التي تركز على تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه في البلدان النامية. وقامت المنظمة أيضا بنشر دليل في عام ٢٠١٢ يتعلق بنبذة عن اتفاق تدابير دولة الميناء وتنفيذ هذا الاتفاق. وبالتنسيق مع لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي، نظمت الفاو حلقة عمل إقليمية في مجال السياسة والتخطيط بشأن مدونة قواعد السلوك، عُقدت في بربادوس في الفترة الممتدة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وركّزت على تحسين إدارة مصايد الأسماك واستغلالها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ودعمت المنظمة أيضا تنظيم دورة تدريبية إقليمية عن مسالة جمع البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك، عقدت في أكرا بغانا، وأشارت إلى عقد دورة تدريبية مماثلة للبلدان الناطقة بالفرنسية في عام ٢٠١٢.

### ٣ - احتياجات الدول النامية من المساعدة

١٥٥ - أكدت البحرين على الحاجة للتعاون على الأصعدة الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني لمكافحة الممارسات غير المستدامة، وخاصة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وسلطت الولايات المتحدة الضوء على الحاجة إلى إدارة مصايد الأسماك الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، المُعترف بها منذ وقت طويل، بيد أنها لم تُلب. وأشارت أيضا إلى الاحتياجات في مجال بناء القدرات التي حددتها البلدان الآسيوية، وخاصة من أجل تعزيز تقييمات مصايد الأسماك، وفهم تأثيرات تغير المناخ عليها، ووضع استراتيجية تستند إلى العلم لإدارة قطاع الأسماك الغذائية الحية من الشعاب المرجانية، وتوفير التدريب اللازم للتخفيف من آثار الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتخفيف من سرعة تدهور البيئة البحرية، وجمع البيانات وتحليلها.

١٥٦ - وفي حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بمجال السياسة والتخطيط التي نظمتها لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي في عام ٢٠١١، حدد المشاركون عددا من القيود الإقليمية التي تتطلب اهتماما من جميع الجهات المعنية؛ وتشمل تلك القيود محدودية الموارد البشرية والتقنية والمالية، وعدم اكتمال الأطر التشريعية والسياساتية التي عفا عليها الزمن، والضعف المؤسسي لسلطات مصايد الأسماك والجهات المعنية الأخرى، وعدم تنسيق الجهود في مجالي البحث والوصول إلى المعلومات، وعدم كفاية ترتيبات الرصد والمراقبة

والإشراف. ودعت اللجنة أيضا، في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في عام ٢٠١٢، إلى تقديم الدعم إلى البلدان الصغيرة في مجالي جمع البيانات وتحليلها.

## جيم – التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٥٧ – تعاونت الشعبة مع الفاو في المسائل المتعلقة بالإطار القانوني والسياساتي المتصل بحوكمة مصايد الأسماك، بما في ذلك استمرار التعاون في إدارة صندوق المساعدة. وحضرت الشعبة أيضا اجتماعات للجنة الفاو المعنية بمصايد الأسماك، والمشاورات التي أُجريت بشأن وضع صكوك لتحسين حوكمة مصائد الأسماك.

١٥٨ – وشاركت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بانتظام في الاجتماعات التي دعت الشعبة إلى عقدها، بما في ذلك الاجتماعات المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية التي تجريها الدول الأطراف في اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، والمؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني بهذا الاتفاق، والفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية، والعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة أيضا تقديم المعلومات ضمن نطاق اختصاصها لأغراض التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصايد الأسماك.

## سابعا – ملاحظات ختامية

١٥٩ – ما زالت هناك تحديات كبيرة في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على الموارد السمكية واستخدامها على نحو مستدام مع تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يتزايد عددهم. ورغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك جهوده استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٦٦، فإن ممارسات الصيد غير المستدامة، مثل الصيد المفرط، وقدرات الصيد المفرطة، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، تؤدي إلى استمرار تآكل قاعدة الموارد. ويضاعف من حدة آثار هذه الممارسات إضافة مجموعة كبيرة من التأثيرات الشاملة لعدة قطاعات التي تهدد النظم الإيكولوجية البحرية، تشمل تغير المناخ والتلوث وتدهور الموائل.

١٦٠ – وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا، أقرت الدول الأعضاء بالحاجة إلى تحسين سبل الحفاظ على موارد مصايد الأسماك البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وجرى التعهد بالتزامات محددة في الوثيقة الختامية، (”المستقبل الذي نصبو إليه“، انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦) من أجل استعادة الأرصدة السمكية، والقضاء على صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتحسين أداء **المنظمات/الترتيبات الإقليمية**

**لإدارة مصايد الأسماك**، وإلغاء الإعانات التي تسهم في قدرات الصيد المفرطة، والصيد المفرط، ومساعدة البلدان النامية في تطوير قدراتها الوطنية على حفظ مصايد الأسماك المستدامة وإدارتها على نحو مستدام وتحقيق الفوائد المرجوة منها.

١٦١ - ودعما لهذه الجهود، أطلق الأمين العام في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، اتفاقا خاصا بالمحيطات، بعنوان ''محيطات سليمة من أجل الازدهار''، وذلك في المؤتمر الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لفتح باب التوقيع على ''اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار''، الذي عقد في يوسو، بجمهورية كوريا. وتحدد المبادرة رؤية استراتيجية تتبعها منظومة الأمم المتحدة لكي تفي، على نحو أكثر اتساقا وفعالية، بولاياتها المتصلة بالمحيطات والتي تشمل مصايد الأسماك، وذلك تماشيا مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٦٢ - وإذا أُريد لمصائد الأسماك أن تواصل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، لابد أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً إضافيةً لتعزيز مصايد الأسماك المستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية، باستخدام مجموعة الأدوات المتاحة حاليا، ولا سيما التدابير والنهج الواردة في الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بمصايد الأسماك. وفي الوقت نفسه، سيلزم إيلاء الاهتمام مجددا لمسألة تعزيز التعاون والتنسيق في ما بين الدول، بوسائل منها المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والتصدي لممارسات الصيد غير المستدامة، وزيادة أنشطة بناء القدرات. وبدون بذل هذه الجهود، لا يحتمل تحقيق الهدف الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والمتعلق بالحفاظ على الأرصدة السمكية أو استعادة مستواها الذي يمكن أن ينتج الحد الأقصى من الإنتاج المستدام بحلول عام ٢٠١٥.

# المرفق

## قائمة بالجهات المجيبة عن الاستبيان

### الدول والكيانات

الاتحاد الروسي

البحرين

تركيا

الفلبين

الكويت

المكسيك

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الأوروبي

### وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها والمنظمات ذات الصلة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

### المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

مجموعة مصرف التنمية الأفريقي

اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة

لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق (لجنة هلسنكي)

المنظمة البحرية الدولية

منظمة التجارة العالمية

### المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

لجنة حفظ الموارد الحية البحرية في أنتاركتيكا

اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي

الأمانة العامة المؤقتة المعنية بحفظ وإدارة موارد مصايد الأسماك في أعالي البحار في شمال المحيط الهادئ

منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي

لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي

لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي

**المنظمات غير الحكومية**

مجموعة بيو للبيئة

الصندوق العالمي لحماية لطبيعة